تطور مفهوم اللامركزية
عند العرب العثمانيين
١٩٠٠ ــ ١٩١٨م

د. سهيلة الريماوي
الجامعة الاردنية

لمحة تاريخية :

ان سنة ١٩٠٢ تفرض نفسها بصورة موضوعية كنقطة بداية لمرحلة جديدة في تاريخ الامبراطورية العثمانية هي مرحلة تبلور ((مفهوم اللامركزية)) ، والمطالبة بتطبيق ((اللامركزية)) في مواجهة ((المركزية الشديدة)) التي كانت تطبقها الدولة العثمانية في ارجاء الامبراطورية .

وطرح مصطلح ((عدم مركزيت)) او اللامركزية لاول مرة في مؤتمر الاحرار العثمانيين الذي عقد في باريس في هذه السنة ايضا (١٩٠٢) ، أما تعريف اللامركزية فهي تعني من الناحية الاجتماعية : رد الاشياء الى نصابها الطبيعي ... وتعني من الناحية السياسية : توزيع السلطة الادارية على المراكز المختلفة التي يتألف منها الجسم السياسي ــ الاجتماعي ، عوضا عن حصرها في جزء واحد مركزي ، ليتيسر لكل جزء الاهتمام بتدبير شؤونه الخاصة بنفسه عن علم ، مع حفظ الصلة بالمركز حرصا على مصلحة الكل .

لقد كان تبلور هذا المفهوم اللامركزي وليد حركة طويلة المدى ، يتطلب البحث العلمي مواكبتها طيلة القرن التاسع عشر ، على الاقل ، باعتبار أن هذا القرن كله وحدة متكاملة ، ذلك ان الاحداث السياسية والاقتصادية والعسكرية والفكرية ، تكون في هذا القرن مرحلة خاصة ومتميزة من مراحل تاريخ الامبراطورية العثمانية .

لقد شهد هذا القرن منذ بدايته وحتى نهايته ، سلسلة متماسكة الحلقات من الصراعات والتناقضات ، نتجت عن تفاعل ثلاث حركات تاريخية ضخمة ، تعد بمثابة السمات الرئيسية لهذا القرن وهي :

القي هذا البحث في اليوم العلمي لكلية الاداب، الذي اقيم في الجامعة الاردنية بتاريخ ١٩ نيسان١٩٨٣

اولا : حركة اليقظة القومية ، عند الاقوام التي تتكون منها الامة العثمانية .

ثانيا : حركة الراسمالية الاوربية النامية والغازية وتطورها السريع الى حركة استعمارية تبحث لاهثة عن المواد الخام والاسواق لتستغل الثروات الطبيعية والبشرية اسوا استغلال .

ثالثا : حركة محاولة اصلاح الامبراطورية العثمانية واوضاعها ، مع محاولة تقوية السيطرة المركزية للدولة ، وخاصة على المنطقة العربية .

ومن تفاعل هذه الحركات الرئيسية بدات تظهر بوادر الوعي وحركات الاصلاح والتغير والتمرد في انحاء الامبراطورية ، كما بدات تظهر وسائل نقل ونشر ذلك الوعي وهذه الحركات ، من مدارس وصحف ومطابع وتأسيس جمعيات ... الخ . وقد تفاعلت تلك الحركات الثلاث كعوامل اساسية مع عوامل اتساع الثقافة وازدياد وسائل انتشارها .

واخذت ارجاء الامبراطورية منذ مطلع القرن التاسع عشر – بل قبل ذلك – تموج بأفكار وتيارات تعبر عن التمرد على الوضع في الامبراطورية بجميع معانيه من – استبداد وتسلط وتخلف وجمود – وبصفة خاصة بلاد الوطن العربي ، ومهما كانت الصيغ والشعارات التي ارتفعت في ربوع الامبراطورية ، اصلاحية كانت أو ثورية ، فان جوهر هذه الصيغ والشعارات والتحركات كان يدور حول مشكلة الاستبداد والتسلط ، وحول حقوق القوميات والتشبث بالمساواة في الحقوق السياسية ، أي حول مفهوم اللامركزية وتطبيقه ، مهما اختلفت الاسماء .

وكانت الحركة الوهابية في الجزيرة العربية أشد هذه التيارات وأعنفها ، وبالرغم من انها حركة دينية ، الا انها في الوقت نفسه كانت ذات مضمون قومي – سياسي – لا مركزي .

وكان من بين هذه التيارات ، تيارات تتحدى سيطرة الامبراطورية وتسعى للاستقلال عن الباب العالي ، حتى لو ابقت على خيط رفيع من التبعية الشكلية للخليفة أمير المؤمنين ، ولعل حركة محمد علي واصلاحاته في مصر ابرز مثل على تلك التيارات، خاصة بعد اعلان الحرب على سورية ووصوله الى كوتاهيه مهددا عاصمة الخلافة .

وكان ثمة تيارات لاتنادي بالاستقلال عن الدولة أو الانفصال عنها ولكنها تطالب بالاصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الدستوري ، ومثال ذلك التيار الذي تبلور في وضع نظام اداري خاص للبنان بعد حوادث سنة ١٨٦٠ فمنحه كثيراً من الامتيازات .

وثمة تيارات أخرى كانت تنكر حق السلطان العثماني في الخلافة الاسلامية وامارة المؤمنين ، كالتيار الذي قام في اليمن ، فقد أنكر الائمة الزيديون على آل عثمان التلقب بلقب أمير المؤمنين ، وتمادوا في تحديهم بأن اطلقوا اللقب على أئمتهم ، ايمانا منهم بأن الخلافة لقرشي عامة ولزيدي بصورة خاصة .

وقد بدأ سلاطين آل عثمان مع مطلع القرن التاسع عشر ، يخشون النتائج السياسية التي قد تنشأ عن حركة الاصلاح في العقيدة ، وهي الحركة الوهابية ، والنتائج السياسية التي تنبع عن حركة الاصلاح العلمية والعسكرية ... التي قام بها محمد علي في مصر ، ومما زاد في خطورة الحركتين المذكورتين ان مجالهما كان الولايات العربية ، وكان السلطان محمود قد ساورته الريب في موقف هذه الولايات عن الادارة المركزية ، فتمكن بسلسلة من التدابير ان يشدد قبضة الدولة على أطراف الامبراطورية بعد ان تمكن من الغاء الاستقلالات الذاتية والاقطاعيات ، وتمكن من ضرب القوتين الناشئتين احداهما بالاخرى ، حيث كلف محمد علي والي مصر ، بالقضاء على الحركة الوهابية في الجزيرة العربية .

كما حاول السلطان محمود اصلاح الادارة والقضاء فأقدم على اختصار عدد الايالات ودمجها في اربع ايالات ــ بعد أن كان عددها ١٨ ايالة ــ ليتمكن من تطبيق سياسة مركزية قوية في البلاد ويضمن السيطرة على انحاء الامبراطورية .

ثم بدأ عهد التنظيمات في الامبراطورية باصدار مرسومين سلطانيين : سنة ١٨٥٦ . (خط كلخانه الهمايوني) سنة ١٨٣٩ ، و (منشور التنظيمات الخيرية) ثم صدرت عدة قوانين تنفيذا لاحكام هذا المنشور الاخير ، كان أهمها قانون الولايات الذي سنته الدولة في عهدالسلطان عبد العزيز سنة ١٨٦٤ ، وحددت فيه صلاحيات كل من الولاة والمتصرفين والقائمقامين .

ولم يكتف طلبة الاصلاح من الشباب بمفهوم الاصلاح واجراءاته التي باشرها السلاطين فبدأت تنمو حركة المطالبة بالدستور بزعامة مدحت باشا . وقد لمس الاحرار العثمانيون أهمية العامل الاقتصادي والوضع الاجتماعي ، ناهيك عن الوضع

السياسي ، في الدولة العثمانية ، وأشار برنامج مدحت باشا الى أن : « التبذير في الدولة قد بلغ درجة لا تطاق ، فان نظارة المالية ترسل الاموال الى السلطان الذي يصرفها في ملذاته » وأشار الى كيفية شراء الوظائف : « فالنظار يبيعون الوظائف بيع السلع ، فالوالي يشتري وظيفة من الصدر الاعظم ويذهب الى الولاية فيستغل أهلها بأنواع الظلم حتى خربت الولايات » .. ثم يشير بيان مدحت باشا الى الحل وهو : « تبديل الادارة الحالية » ويطرح طريقة التبديل : « عن طريق انشاء مجلس نيابي وجعل النظار مسؤولين امامه وان يكون هذا المجلس مجلسا قوميا ، فلا يفرق في انتخابه بين المذاهب وان يوضع في الولايات تحت المراقبة الشديدة فلا يعبثوا بمصالح الرعية » .

ونادت حركة الاحرار العثمانيين بشكل عام : بتوسيع المأذونية ، وبأن الشورى هي الطريق الصحيح لحفظ الامبراطورية ، وان لا أمل للدولة العثمانية بحياة حرة شريفة الا باعلان الدستور .

وهكذا انفجر الصراع بين الاحرار العثمانيين وبين الحكومة العثمانية التي كانت تحاول جاهدة السيطرة على الامبراطورية المترامية الاطراف المتعددة القوميات . وكان الخط الواضح لسياستها هذه هو تشديد الحكم المركزي وتسخير ما تم من اصلاحات في هذه الفترة لتدعيم هذه السياسة المركزية .

وبالرغم من انتصار هذا الفريق الاصلاحي الذي تمكن من عزل السلطان عبد العزيز عن العرش ومبايعة السلطان عبد الحميد ، وفرض اعلان الدستور سنة ١٨٧٦ ، الا أن الموقف تفجر من جديد عندما علق السلطان الدستور وأصبح الخط الواضح لسياسة الدولة العثمانية تشديد الحكم المركزي ، بعد ان ادرك السلطان عبد الحميد ان التطورات المحلية في أرجاء الامبراطورية ومنها ــ الوطن العربي ــ كانت تسير في اتجاه مناقض لمركزية الدولة العثمانية واصلاحاتها التي تمت لتدعيم هذه السياسة ، وأحس ان رياح التمرد ضد « التسلط والاستبداد والتخلف » قد بدات تهب في ارجاء الامبراطورية العثمانية .. فحاول السلطان عبد الحميد أن يستقطب التيارات السياسية والادارية والفكرية التي طرحت حول ضرورة الدستور وتوسيع المأذونية لصالح تجمع ديني تحت اسم الجامعة الاسلامية .

كان الفكر السياسي ــ والتيارات الفكرية عموما ــ قد تأثر بهذه الفعاليات التي واكبت الاحداث والحركات التاريخية التي أشرت الى ظهورها في القرن التاسع عشر ، فظهر عدد من المفكرين في أرجاء الامبراطورية ، أسهمت أفكارهم في نضج الوعي

السياسي ، وبالرغم من ان القاعدة الاساسية لانطلاقهم الفكري هي قاعدة دينية ، الا أن منطلقاتهم الفكرية كانت تدور حول مفاهيم وقيم اجتماعية وسياسية جديدة تدور حول واقع الامبراطورية ، وحول النظم السياسية للدولة على البعدين الداخلي والخارجي .

أما على الصعيد الداخلي ، فقد تطرقت أفكار هؤلاء الرواد الى النظم السياسية للدولة من زاوية موقف هذه النظم من الفرد وحقوقه وواجباته فيها ، وكيفية ادارة الولايات ، وتوسيع المأذونية ، وضرورة اعلان الدستور ، وضرورة تواجد اللغة المحلية للولاية الى جانب اللغة التركية في التعليم ...

وقد أشار عبد الرحمن الكواكبي صراحة ، في كتابه أم القرى ، الى أن الاسباب السياسية والادارية العثمانيين ، « وتمسك الدولة باصول الادارة المركزية مع بعد الاطراف عن العاصمة وعدم وقوف رؤساء الادارة في المركز على أحوال تلك الاطراف المتباعدة وخصائص سكانها » ، وهي من جملة الاسباب الكثيرة التي أدت لفتور المسلمين وتأخر الامبراطورية .. وبمعنى آخر ان عبد الرحمن الكواكبي وغيره ، قد طالب صراحة بتطبيق اللامركزية الادارية في الدولة العثمانية حتى تتمكن من التقدم وتقضي على الفتور ... بل أكثر من ذلك فقد طالب الكواكبي بأن يحمل الامبراطور العثماني تاجا مزدوجا « التاج التركي والتاج العربي » كما يحمل آل هاسبورغ تاج النمسا ـ المجر ، وبذلك تصلح أحوال الامبراطورية العثمانية .. وبهذا يكون عبد الرحمن الكواكبي قد طالب بوضوح بتطبيق « اللامركزية » .

من توسيع المأذونية الى اللامركزية الادارية :

يمكننا القول أن أول من طرح مسألة المركزية واللامركزية في الادارة العامة ودعا الى بحثها بصورة جماعية هو (الامير صباح الدين) ابن الداماد (محمود باشا)(١) وكان يقيم مع والده في باريس هربا من استبداد السلطان عبد الحميد ، وفي سنة ١٩٠٢ دعا الامير الى عقد مؤتمر في باريس للاحرار العثمانيين فلبى طلبه أكثرية المعارضين لحكم السلطان عبد الحميد، وعلى الرغم من أن المؤتمرين كانوا متفقين على مقاومة الحكم الاستبدادي المطلق ، كما كانوا متفقين على المطالبة بقيام حكم دستوري في الدولة العثمانية ، الا أنهم اختلفوا وانشقوا حول ثلاث مسائل رئيسية كانت مطروحة على بساط البحث ، في مقدمتها مسألة : « المركزية الادارية واللامركزية الادارية » ، ثم مسألة حقوق الاقليات القومية ومسألة السياسة الخارجية .

وقد ادى البحث في هذه المسائل الى الانشقاق داخل المؤتمر ، فالتفت الاكثرية حول الامير (صباح الدين) وتكونت جمعية برئاسته أطلق عليها اسم جمعية « التشبث الشخصي واللامركزية الادارية » أما الاقلية فالتفت حول (أحمد رضا) وكانت نواة لتشكيل الفئة المعارضة التي أسفرت فيما بعد عن جمعية « الاتحاد والترقي » بعد أن دمجت بالتنظيمات الحزبية التركية السرية التي تتطابق آراؤها وآراء (أحمد رضا) ذات المضمون العنصري وأسلوب الحكم المركزي (٢) .

وعندما طرحت جمعية « عدم مركزيت » أو اللامركزية ، برئاسة (البرنس صباح الدين) برنامج الجمعية ، كانت المادة الاولى تنص على : « التشبث باللامركزية » وطالبت أن يكون الحكم في الامبراطورية حكما لا مركزيا . واما البند الثاني فكان يطالب بالتوسيع في المأذونية (الصلاحية) في الولايات ، وهذا يتطلب ان تنتخب مجالس الادارة العمومية والبلديات انتخابا سريا ، وان يكون لاعضاء هذه المجالس الصلاحية التامة في شؤون الولاية المالية ، والمسائل والمعاملات المتعلقة بقوانينها وأنظمتها ، كما تطرقت الجمعية الى أعضاء (مجلس المبعوثان) ، وطالبت أن تنتخبهم مجالس الولايات العمومية لتمثيل الولاية في المركز بعد اعلان المشروطية ..

اما الموظفون الاداريون فقد أجازت الجمعية تعيينهم من قبل الحكومة المركزية في الولايات ، واما باقي موظفي الولاية المدنيين وغيرهم فيختارهم الولاة من افراد مختلف القوميات في الولاية بحسب النسبة العددية ... (٣)

وهكذا يمكننا القول ان سنة ١٩٠٢ تفرض نفسها بصورة موضوعية كنقطة بداية لمرحلة جديدة في تاريخ الامبراطورية العثمانية ، من حيث اثارة طرح قضية اللامركزية ضمن برنامج لجمعية تنظيمية ، أي طرح اللامركزية بشكل عملي والمطالبة بتنفيذها ، وقد انتشر برنامج الجمعية في أنحاء الامبراطورية بعد أن افتتحت الفروع لها في دمشق برئاسة (رفيق العظم وحقي العظم) وفي عاليه برئاسة (محمود العلايلي) وفي اللاذقية وغيرها من المدن السورية .. وفي سنة ١٩٠٦ انتشرت افكار الجمعية في أرجاء الامبراطورية بعد أن أصدر البرنس صباح الدين في باريس جريدة تحمل اسم « ترقي » وبدأ ينشر فيها آراءه مبينا أن « المركزية » في الادارة تقتل روح « التشبث الشخصي » وان الاستبداد يقتل العدالة التي تحققها المشروطية(٤) .

تطور مفهوم اللامركزية بعد اعلان المشروطية سنة ١٩٠٨

الدستور والمركزية لا يجتمعان :

بدأت النداءات الجماهيرية بعد اعلان دستور سنة ١٩٠٨ ، ومنذ اليوم الاول ، بأن الدستور والمركزية لا يجتمعان ، وان الدستور يقتضي اشتراك عناصر الامة في كل الحقوق والواجبات ، والمركزية تنافى هذا الاشتراك ... وهكذا طرح مفهوم اللامركزية بصورة أكثر شمولا ، وتحول الى مطلب جماهيري .

وقد لمس الاتحاديون منذ اليوم الاول لاعلان الدستور حقيقة مطالب القوميات وأمانيها ، وشهدوا كذلك مدى التأييد الهائل الذي اكتسبوه بعد الانقلاب الدستوري ، فقد عبرت عن تلك المطالب وعن هذا التأييد جميع قوميات الامبراطورية باشتراكها في اخراج أعياد انقلاب ٢٣ تموز (يوليو) سنة ١٩٠٨ ، وخاصة عن طريق المسيرات الجماهيرية في الشوارع وعن طريق الخطب والمحاضرات الثقافية التي ألقيت من قبل أعضاء الجمعيات العربية السرية بعد ان أعلنت عن وجودها . وقد جاء ذكر توسيع المأذونية ، وحرية التعليم ، وحقوق القوميات في أكثر هذه الخطب من منطلق : ان الدستور والمركزية لا يجتمعان(٥) .

فكانت المحافظة على هذه الشعبية مع التنكر لتلك المطالب هي المعادلة الصعبة التي واجهتها جمعية الاتحاد والترقي لدى تطبيق برنامجها في التتريك من جهة والمركزية من جهة أخرى(٦) ولكنها تجاوبا مع الواقع لجأت للأساليب التالية :

أولا : أعلنت جمعية الاتحاد والترقي ، في برنامجها السياسي الموقت ، والتي وعدت بعرضه على مجلس المبعوثان في حينه ـ مساواة جميع المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات ، دون تفريق بين الاديان والاجناس .

ثانيا : أعلنت الجمعية في ذلك البرنامج أيضا عن : « حرية التعليم وحرية تأليف الجمعيات التي تشمل حرية تأليف الاحزاب »(٧) .

ثالثا ـ جعلت من السلطان العثماني ـ خليفة المسلمين ـ امبراطورا يملك ولا يحكم ... « وقد قبل السلطان صدارة شرف الجمعية وفاه بها علنا »(٨) .

رابعا : قررت الهيئة الادارية لجمعية الاتحاد والترقي أن لاتتسلم الجمعية مركز رئاسة الوزراء ، أي (الصدارة العظمى) ، وان تحكم الجمعية من وراء ستار . وقــد وقــع اختيار الجمعية على شخصية كامل باشا الذي كان مبعدا من قبل السلطان عن الاستانة مدة (١٢) سنة ، ولم يمتنع عن القبول ، كما أن السلطان « المغلوب على أمره » لم يعترض على هذا التعيين(٩) .

وبهذا (التكتيك) السياسي الاستبدادي المقنع بالدستور ، سار أعضاء جمعية الاتحاد والترقي في تطبيق مخططهم المركزي الطوراني تجاه القوميات الاخرى والاحرار العثمانيين ، والجمعيات السياسية ، وكل من نادى باللامركزية .

وكان من البديهي ، أن تبدأ جمعية الاتحاد والترقي بتطبيق برنامجها بالقضاء على جمعيــة « التشبث الشخصي واللامركزية الادارية » التي كانت تنــادي باللامركزيــة وبحقوق القوميات في الامبراطورية العثمانية قبل اعلان الدستور ، وخاصة أن رئيسها عاد الى الاستانة واستقبله الشعب بحفاوة بالغة ، فلم يرق هذا الالتفاف الشعبي حول الامير صباح الدين للاتحاديين ، فحملوا عليه حملة صحفية ، وأخذوا يهاجمونه فــي الاجتماعات العامة ، ويتهمون أفكاره بتشجيع العناصــر غيــر التركيــة علــى طلــب الاستقلال ، ــ وخاصة ان الجمعية أصبح لها العديد من الفروع في البلاد العربيــة كمــا اشرنــا .

عند ذلك دعا البرنس صباح الدين الى عقد اجتماع عام ، وأعلن ، مضطــرا ، أن اللامركزية التي ينادي بها هو وأعضاء جمعيته في الاستانة وفي بقية البلدان . انما هــي « توسيع المأذونية » التي ينادي بها أعضاء جمعية الاتحاد والترقي(١٠) ثم وافق علــى دمج جمعيته مع جمعية الاتحاد والترقي الحاكمة وأعلن بذلك تصفية حزبــه في شهــر تشرين ثاني نوفمبر سنة ١٩٠٨(١١) .

ولكن مفهوم اللامركزية لم يقض عليه بعد أن نجح الاتحاديون في مخططهم المشار اليه سابقا ، اذ طرح هذا المفهوم اللامركزي في ساحتيــن كبيرتين : الساحة الاولــى : **الساحة الشعبية** : عندما تأسس حزب الاخاء العربي العثماني وجوهر تفكيره تطبيــق اللامركزية ، والساحة الثانية : هي **الساحة البرلمانية** : عندما تأسست الاحزاب والكتل النيابية في مجلس المبعوثان وبدأت تطالب بتطبيق اللامركزية، أضف الى ذلك الجمعيات العربية السرية ، القحطانية والعربية الفتاة .

وبالرغم من ان حزب الاخاء العربي العثماني الذي تأسس سنة ١٩٠٨ في ٥ آب (أغسطس) ، لم يدع صراحة الى تطبيق اللامركزية الادارية او الى الاستقلال أو الانفصال ، فان الحزب نادى صراحة بالمحافظة على أحكام **القانون الاساسي** ،وجمع **كلمة الملل** ونادى دستور الحزب : « باعلاء شأن الامة العربية واتخاذ جميع الوسائط والتدابير لنشر أنوار العلوم والمعارف بين أبنائها كتأسيس مدارس وطبع الكتب والجرائد وتعليم اللغة العربية ... »(١٢) . وبينت الجمعية أن كل ما تقدمه وتدعو اليه « هو قائم بدوام الدستور المتكفل بالحرية الشخصية » .

وعندما اراد أعضاء جمعية الاخاء تطبيق برنامجهم « وحفظ حقوق العرب » ضمن الرابطة العثمانية ، اعلنوا عن تأييد مرشحي الحزب للانتخابات في دمشق ، وبدأوا بنشر آرائهم في جريدتهم التي تحمل اسم الجمعية ، وقف الاتحاديون في مواجهتهم ، فنجح اثنان منهم فقط هما : شفيق المؤيد العظم ، ورشدي الشمعة (١٣) ونجح الاتحاديون في مخططهم تجاه الانتخابات فلم ينجح من المستقلين سوى ١٠ نواب بينما نجح من الاتحاديين ٢٦٥ نائبا أخذوا عليهم تعهدا وقسما بأن يلتزموا بالطاعة العمياء لجمعية الاتحاد والترقي ، ونجح نائب واحد من حزب الاحرار(١٤) ولم تكن أهداف هذه الجمعية خافية على جمعية الاتحاد والترقي لذلك اغتنم الاتحاديون فرصة انتصارهم على الثورة المضادة في ١٣/٤/١٩٠٩ ، فوجهوا اليها تهمة الاشتراك في الانقلاب وأعلنوا حلها .

اما في ساحة البرلمان : فقد تشكلت عدة كتل برلمانية ، كانت سماتها الرئيسية المشتركة تتلخص بالتالي :

١ ــ من حيث المبدأ : المناداة باللامركزية الادارية ومقاومة المركزية بشكل عام .

٢ ــ من حيث أسلوب العمل : العمل العلني .

٣ ــ من حيث التكوين : عثمانية شاملة .

٤ ــ ومن حيث موقفها من الحزب الحاكم : المعارضة .

ومن هذه الاحزاب : حزب الاحرار ، الذي تأسس في ١٤ أيلول سبتمبر سنة ١٩٠٨ .

وحزب الاحرار المعتدلين ، أو « الحر الدستوري المعتدل » ، تأسس في ٢١ تشرين ثاني نوفمبر سنة ١٩٠٩ .

وحزب الاهالي ، الذي تأسس في ٢١ شباط ١٩١٠ .

وحزب الحرية والائتلاف ، الذي تأسس في ٨ ت٢ سنة ١٩١١ .

وقد استقطب الحزب الاخير (الحرية والائتلاف) هذه الاحزاب البرلمانية كلها منذ تأسيسه .. لقد طرح هذا الحزب مفهوم اللامركزية الادارية من خلال مبادئه التي تتركز في مبدأي « الحرية » و « المساواة » وهما المبدأن الاساسيان ، « وأن الروح الاصلي في هذا البروغرام – يعني البرنامج – هو صون حرية الافراد وحفظ حقوق العناصر وتأييد الدستور فهذا لايتغير »(١٥) .

ومن هذا المبدأ الذي أعلنه الحزب عن طريق أحد أعضائه العرب ، وهو عبد الحميد الزهراوي ، يتبين لنا أن مضمون الحرية والمساواة كان ينصرف للافراد والجماعات أو للأفراد والعناصر (القوميات) ، ان نوع الحكم اللازم لامكانية قيام الحرية والمساواة هو الحكم الدستوري ، وان مبدأي الحرية والمساواة هما مبدآن لايتغيران كما يبدو في تعبير « هذا لايتغير » .

وقد حدد الزهراوي أيضا أهداف الحزب عندما قال: «الفرض الاعظم لهذا الحزب شيئان : مقاومة الاستبداد ولاسيما الاستبداد تحت ستائر القانون ، واصلاح ذات البين بين جميع العناصر .

ويحدد الحزب « العناصر » التي يسعى لاصلاح البين بينها في ثلاثة انواع : عنصر الجنسية وعنصر الدين ، وعنصر الفكر والاجتهاد الاجتماعي ، وكان يؤمن ان سكان الامبراطورية العثمانية أمة واحدة وليس مجموعة أمم ، وان الدولة العثمانية هي دولة هذه الامة ، ولذلك ودرءا لكل الشبهات حول هدف الحزب فان الزهراوي يقول : « هذا لاننا لا نسعى الى غاية شخصية أو قومية وانما نسعى لادامة حياة هذه الدولة واعلاء شأنها وسعادة الامة العثمانية وانجاح بلادها وترقية عمرانها .... أسسنا هذا الحزب »

وواضح من هذا النص ان الحزب ينكر أنه يسعى الى غايات « قومية » ، بينما هو يسعى « للحرية » العنصرية ، الامر الذي يؤكد بصورة حاسمة أن هذه العناصر الجنسية ليست أمما أو قوميات ، وان حريتها وحقوقها لاتعني حريات وحقوقا قومية ، لان الحريات والحقوق القومية تجيز بل تقتضي ان تكون للأمة « دولتها

القومية المستقلة » وقد ترتب على هذا المفهوم أن كانت عضوية الحزب مفتوحة لجميع العناصر أو على حد قول الزهراوي : « لذلك يضم هذا الحزب ضمـا حقيقيا المسلم وغير المسلم ، والتركي وغير التركي » ويطلب من هذه العناصر : « أن تكون كلا متآلفة مع التخالف ، متعاونة مع التغاير » .

وانسجاما مع تلك المبادىء والاهداف فان حزب الحرية والائتلاف كـان ينـادي باللامركزية الادارية ولم يرتق الى مستوى المناداة باللامركزية السياسية .

كان الحزب يضم الاحزاب البرلمانية المعارضة التي أشرت اليها سابقا ، وقد توصل الى الحكم بعد أن تمكن من اسقاط حكم الاتحاديين بتاريخ ٩ تمـوز (يوليو) سنـة ١٩١٢ .

وكرست صحف المعارضة مقالاتها لشرح مبادىء هذا الحزب وأهدافـه ، كمـا شكل أكبر كتلة برلمانية وقفت في وجه الاتحاديين « كتلة المعارضة » وانضم النـواب العرب الى هذه الكتلة وطرحوا في الساحة البرلمانية مشاكل الوطـن العربي وقضيـة الصهيونية ، ومشكلة حقوق العرب والثورة القومية في اليمن ، ومشكلة الغزو الايطالي لطرابلس الغرب ، من خلال جواب الاستانة ـ قبل تأسيس الحـزب ـ « ان الدولـة العليه ستطلب من ايطاليا بلهجة ودية طيبة الافصاح عن نواياهـا في طرابلس الغـرب ويأمل الباب العالي أن يجد واسطة لحل المسألة قبل أن تصبح حرجة »(١٦) كمـا أن سفير الدولة العثمانية في روما تقدم بتقرير الى مجلس المبعوثين شرح فيه كيف أنـه كتب مرارا للصدر الاعظم من روما لينذره بالخطر الذي يلمحه مـن تصـرف ايطاليـا واستعداداتها للاغارة على طرابلس الغرب ولكن الصدر الاعظم حقي باشا اهمل هـذه التقارير ولم يعرضها على مجلس الوزراء(١٧) . هذا بالاضافة الى التقرير الذي قدمه نواب طرابلس الغرب يطلبون فيه تقديم (حقي باشا) ـ الذي كان سفيرا للدولـة في روما ـ الى المحاكمة « الديوان العرفي » مع وزارته ـ وكان في هذه الاثناء يشغل منصب الصدارة ـ لاهماله واستهتاره تجاه خفايا المطامع الايطالية(١٨) .

بدأت الانسحابات تتوالى من حزب الاتحاد والترقي (العرب وغيرهم) وانضموا الى حزب المعارضة « الحرية والائتلاف » وكان أول مجلس ادارة للحزب يضـم مـن الاعضاء العرب : النائب سعيد الحسينـي نائب القـدس ، وشـكري العسلـي نائب دمشـق .

لقد تخطى هذا الحزب المناداة « بتوسيع المأذونية » المناداة باللامركزية ، وكان هذا كافيا لتكتل ابناء القوميات غير التركية حوله ٠ ومما زاد في انتشار مبادئه ، ان افتتحت له الفروع في دمشق والبصرة وبيروت وحمص وحماه وغيرها من المدن السورية ، امثال اللاذقية ونابلس وطرابلس الشام وعاليه وكسب ، وغيرها من المدن ... حتى لقد بلغ الامر ان انسحبت نوادي (اي فروع) حزب الاتحاد والترقي بمجموع اعضائها في حمص وحماه ودمشق وغيرها من مدن سورية ، لتنضم الى الحزب الجديد « واصبحت الامة تعاضده لانها ذاقت آلام مقاصد الحزب الآخر وعلمت ان لا هم للقابضين على زمامه اليوم الا انفسهم وتأمين منافعهم ... »(١٩) ٠

وقد ادت قضية المركزية واللامركزية بين الاتحاديين والمعارضة الى حل المجلس النيابي « المبعوثان » وانتخاب مجلس جديد بقوة الحديد والنار لصالح الاتحاديين من جهة(٢٠) كما أدت الى ثورة ضباط الجيش من جهة اخرى ، وكان الضباط الثائرون خليطا من الالبانيين والاتراك وغيرهم وبلغ عددهم نحو اثني عشر طابورا في فترة وجيزة(٢٢) واطلقت الهيئة التي تزعمت هذه الحركة على نفسها اسم « عصبة ضباط الانقاذ » . وقد لجأ هؤلاء الى الجبال في ١١ حزيران سنة ١٩١٢ بقيادة اليوزباشي الالباني « طيار بك » وطالبوا بتشكيل حكومة من غير الاتحاديين وبتطهير اركان حرب الجيش من الاحزاب ، وبمنع جمعية الاتحاد والترقي من التدخل بادارة السلطة ومنح جميع عناصر الامة الحرية والمساواة ، وتنظيم الادارة على طريقة مثلى بحيث تكون الاسبقية للكفاءة ، دون النظر الى الانتماء الحزبي ...

ومما زاد في قوة هذه الحركة العسكرية ، دعمها بحركة قومية ثورية من قبل أهالي البانيا الذين تقدموا بمطالبهم التي تشتمل على ١٢ مطلبا نادوا بها وقدموها باسم جميع العناصر التي تتالف منها شعوب الامبراطورية العثمانية ، وكان أهم هذه المطالب : حفظ اللغة المحلية في كل منطقة واعتبارها لغة رسمية ، وحفظ قوميتهم بحيث تكون ذات وحدة مستقلة ... وعندما حاولت حكومة الاتحاديين المماطلة ، واصلت فرقة ضباط الانقاذ تهديدها للوزارة ، ووجه الضباط كذلك بيانا على اخوانهم في السلاح ، وحمل البيان على انحراف اعضاء الاتحاد والترقي عن اهداف ثورة سنة ١٩٠٨(٢٢) وقد تجاوب مع هذه البيانات ضباط حاميات ازمير ودمشق وحلب وغيرها من المدن ، مما دعا حكومة الاتحاديين الى تقديم استقالتها في ٩ تموز (يوليو) سنة ١٩١٢ ليبدأ حكم انصار حزب الحرية والائتلاف ، الذي ينادي باللامركزية ٠

الائتلافيون ومحاولة تطبيق اللامركزية :

بقي حكم انصار حزب الحريــة والائتلاف من ١٩١٢/٧/١٠ الى ١٩١٣/١/١٣ ، وتميزت هذه الفترة بالمناداة العلنية بتطبيق الاصلاح الاداري على أساس اللامركزية ، وتبنت هذه المناداة عدة جمعيات اصلاحية تأسست في بيروت ودمشق والبصرة ، كما نادى أعضاء المنتدى الادبي ــ الذي اسسه الشبيبة العرب في الآستانة منذ سنة ١٩١٠ ــ بتعليم اللغة العربية والاصلاح اللامركزي . وكذلك ظهرت في هذه الفتــرة الاحــزاب العربية التي تنادي علانية باللامركزية ، وفي مقدمتها حزب اللامركزية الادارية العثماني الذي تأسس في مصر .

وكان اهم ما قام به حزب الحرية والائتلاف ، هو اقناع الصدر الاعظم (كامــل باشا) صديق الائتلافيين باعلان : ان وزارته ستطبق الاصلاح اللامركزي استجابة الى طلب الاصلاحيين رغم خطورة الموقف الخارجي على الحدود .

ذلك أن العرب اخذوا يتذمرون من تجاهل الحكومة المؤيدة من حــزب الائتلاف لبرنامج اللامركزية ، واخذ اشراف بغداد والبصرة ودمشق وحلب وبيروت والقــدس يبرقون الى الحكومة طالبين منها ان تصدر ارادة باعلان « لامركزية الحكم » في البــلاد العربية صيانة لها من الوقوع في براثن الغرب كما وقعت طرابلس الغرب(٢٣) .

وراجعت الشخصيات العربية في الاستانة ــ بعد عقد عدة اجتماعات ــ المسؤولين في الحكومة حول ذلك المطلب ، وكان على رأس وفد تلك الشخصيات شفيق المؤيد ، وشكري الحسيني ، وزكي مغامر ، وعبد الرحمن العابد وغيرهــم ، كما ان برقيــات الولاة الائتلافيين كانت تتوارد على رئيس الوزراء (كامل باشا) طالبة تطبيــق برنامــج وزارته في الاصلاح اللامركزي ، وكان أشدها اصرارا برقيات والي بيــروت الائتلافي : بوجوب جمع مجلس الولاية العمومي للمذاكرة في الاصلاحات المطلوبة وتنظيم اللوائح بمطالب السكان ، وقد اجيب الى طلبه ببلاغ ، عمم على بقية الولايات ، تشكلت على اثره في بيروت وحلب ودمشق والبصرة جمعيات اصلاحية اخذت تدرس وتحضر اللوائح الاصلاحية اللازمة للبلاد العربية، واسفرت عن طرح برنامج اصلاحي يطالب باللامركزية الادارية الموسعــة . .

اللامركزية الادارية الموسعة :

وضع الاصلاحيون من اعضاء النادي الائتلافي في مدينة بيروت لائحة اصلاحيــة صادرة عن لجنة انتخبها اهالي بيروت انفسهم(٢٤) وقعت عليها اللجنة في الجلســة الثالثة للجمعية العمومية المنعقدة في ١٩١٣/١/٣١ وصدقتها .

اما السمة العامة التي نظمت على أساسها اللائحة فهي : الادارة واللامركزية الواسعةواما **المادة الاساسية للائحة** ، فانها تنص على ان الحكومة العثمانية حكومة دستورية نيابية ، **اما المادة الاولى** ، فانها تقسم ادارة الولاية الى قسمين :

القسم الاول : هو المشتمل على الاعمال المتعلقة بكيان السلطنة وشؤونها الاساسية ، وهي المسائل الخارجية والعسكرية والجمارك والبوستة والتلغراف وسن القوانين ووضع المكوس ...

والقسم الثاني : وهو المشتمل على الاعمال المحلية المتعلقة بشؤون الولاية الداخلية الخاصة .

فكل ما يتعلق بالقسم الاول منوط تقريره واجراؤه بالحكومة المركزية ، وكل ما يتعلق بالقسم الثاني منوط تقريره بمجلس الولاية العمومي .

وتحدد اللائحة صفات الوالي القانونية في المادة الثانية : **فالصفة الاولى** : تمثيل الحكومة المركزية وبهذه الصفة يتولى اجراء جميع الاعمال المتعلقة بالقسم الاول طبقا لقرارات الحكومة المركزية ، والصفة الثانية تمثيل حكومة الولاية التي يرأسها وبهذه الصفة يتولى تنفيذ جميع الاعمال المتعلقة بالقسم الثاني طبقا لقرارات المجلس العمومي

ثم تعين اللائحة وظائف الوالي وحقوقه ، وحقوق المجلس العمومي ووظائفه ، وتبحث في مالية الولاية والبلديات والاوقاف ولجنة المجلس العمومي ، وكيفية تعيين الموظفين ثم المستشارين ومجلس المستشارين ..

كما بحثت اللائحة مسألتين مهمتين وهما : **مسألة اللغة ومسألة الخدمة العسكرية** اما بخصوص **اللغة** : فقد نصت اللائحة على أن اللغة العربية تعتبر اللغة الرسمية في جميع المعاملات داخل الولاية وتعتبر أيضا لغة رسمية كاللغة التركية في مجلسي النواب والاعيان (مادة ١٥) ، كما طلبت اللائحة **تخفيض الخدمة العسكرية** الى سنتين ، وان تقضى ايام السلم في الولاية ، وأشارت الى تنزيل قيمة البدل النقدي للنظامية الى ثلاثين ليرة عثمانية وللرديف (أي الجندي بعد الاربعين) الذي ادى الخدمة العسكرية ، وللاحتياط (اي الجنود الذين ادوا الخدمة ولم يتجاوزوا هذه السن) الى عشرين ليرة عثمانية . (٢٥)

وتمكن الائتلافيون في دمشق من وضع لائحة مشابهة للائحة بيروت الاصلاحية ، ولكنها « لم تكن معبرة عن كل ما تتوق اليه نفوس السوريين من اصلاح ورقي تام »(٢٦).

وتجاوب السوريون المقيمون في مصر مع برامج الجمعيات الاصلاحية ، فنرى صاحب المنار يشكر أهل بيروت على عملهم الاصلاحي ويثني على التضامن الوطني الذي حققه أهل بيروت ، وفي الوقت نفسه طلب منهم ان « ينقحوا لائحتهم تنقيحا يتقون به الخطر » ويقصد بهذا الخطر تدخل المستشارين الاجانب الذي طالب به البيروتيون، وتمنى عليهم لو « لم يقيدوا انفسهم بهذه القيود الثقيلة »(٢٧) .

وبدأ المجلس العمومي بمناقشة اللوائح الاصلاحية من قبل الائتلافيين . ولكن لم يكد يمضي أسبوع واحد على دراسة « لائحة دمشق » حتى حصل الانقلاب الاتحادي، فأهملت هذه اللوائح الاصلاحية ثم كان نصيبها الالغاء . . . ولم يكن نصيب اللائحة الاصلاحية في البصرة بأفضل من ذلك . . وبدأت عمليات القمع ، فصادر الاتحاديون كل ما يتعلق بنادي الاصلاحيين وجمعيتهم واوقفوا صحفهم بحجة ان هذه الجمعيات الإصلاحية : « لم تتبع جادة الاعتدال بل تخطت في طلباتها حدود الواجب » وان الوالي اضطر لالغائها : « لتفاقم الخطر وحرصا على الراحة العمومية »(٢٨) لقد أيد الرأي الجماهيري موقف الاصلاحيين وعبر عن ذلك بالمظاهرات الصاخبة كما احتجت الصحف المؤيدة للاصلاحيين على قرار الوالي باغلاق النادي ، الذي اصدره بتاريخ ٩ نيسان سنة ١٩١٣ واحاطت القرار باطار أسود(٢٩) فصدر الامر بمصادرة الصحف المعارضة للاتحاديين ، ومنها : المفيد والاتحاد العثماني ولسان الحال ، والنصير ، والحقيقة ، وغيرها من الصحف الاصلاحية على فترات متلاحقة ، ووجهوا اليها تهمة : « تشويش الأفكار وتهيج الخواطر » .

أما بقية الصحف فقد صدرت بيضاء خالية من الاخبار ، واكتفت بنشر الامر في صفحاتها الاولى دون تعقيب ، وارادت بذلك أن تترك للشعب أن يقدر هول المصيبة : « التي عجزت أقلام كتابها عن وصفها »(٣٠) .

حزب اللامركزية الادارية العثماني : ك١ / ١٩١٢

اعتقد الاتحاديون عندما قاوموا هذه اللوائح الاصلاحية التي تنادي باللامركزية الادارية الموسعة ، أن سياستهم قد انتصرت وان مبدأ المركزية الادارية الذي ينادون به انتصر على مبدأ اللامركزية ، ولكن الحقيقة كانت غير ذلك . .

ففي هذه الاثناء كان العرب السوريون في القاهرة يؤلفون اكبر حزب عربي نادى باللامركزية الادارية واشتق اسمه منها وهو « حزب اللامركزية الادارية العثمانـي » كنتيجة « لما انذرت بهالحرب البلقانية العثمانية من توقع زوال الدولة ». ويقول رشيد رضا احـد مؤسسي الحزب : « كان يراد به خدمة الدولة والبلاد العربية معـا .... وقد كنا نعتقد ان الدولة لايمكن ان تعيش طويلا اذا أصرت على شكل حكومتها المركزي وتحكيم الترك في جميع شعوب الدولة »(٣١) .

لقد بدأ هذا الحزب ، الذي تأسس في كانون الاول ١٩١٢ ، اعماله بتوحيد جهوده مع اعضاء جمعية بيروت الاصلاحية ، وارسل الحزب برنامجه مع عبد الكريم الخليل ، واقترح أن يطلب الاصلاح لجميع الولايات العربية على أساس اللامركزية بدلا من طلب الاصلاح لولاية بيروت وحدها .. « حتى نكون يدا واحدة في العمل » والمطالبة بتحقيق رغبة اعضاء الحزب بأن « لا يذكر اسم الحزب ، وان تكون المراسلات عن طريق حقـي العظـم »(٣٢) .

وعندما اغلق والي بيروت الاتحادي ، مكتب الجمعية الاصلاحية في بيروت ــ بعد استلام الاتحاديين الحكم في ٢٣ كانون ثاني سنة ١٩١٣ ــ كما أشرت ، احتـج حـزب اللامركزية في مصر ، وطالب بعزل الوالي لان عمله غير قانوني وانذرهم بقوله : تداركوا سوء العاقبة ، ولا تسنوا للشعب سنة سيئة بمخالفة القانون ..(٣٣) .

لقد انتخب حزب اللامركزية هيئته الادارية بتاريخ ١٢ اكانون ثاني سنة ١٩١٣ وبدأ بشرح مفهوم اللامركزية على صفحات الجرائد، وقد كتب شبلي الشميل مقالاعرف فيه اللامركزية بقوله : « يراد بها في عرف السياسيين توزيع السلطـة الادارية علـى المراكز المختلفة المؤلف منها الجسم السياسي الاجتماعي عوضا عن حصرهـا في جـزء واحد مركزي ليتيسر لكل جزء الاهتمام بتدبير شؤونه الخاصة بنفسه عن علم مع حفظ الصلة بالمركز حرصا على مصلحة الكل »(٣٤) . ولم يخرج الحزب عن هـذا المفهـوم في صياغة مبادئه واهدافه ...

فقد صاغ هذا الحزب مبادئه واهدافه في وثيقة عنوانها « بيان الحزب وبرنامجه السياسي(٣٥) وهي وثيقة مفصلة تفصيلا وافيا » ، فقد كانت علنية الحزب تسمـح لـه بهذا التفصيل ...

اما الجزء الاول من هذه الوثيقة وهو « بيان الحزب » ففيه محاولة لعرض ما يمكن تسميته ب : « فلسفة الحزب او نظريته السياسية » ثم تحليل الاوضاع الواقعة للامبراطورية العثمانية ، وينتهي بعد ذلك الى تأكيد اللامركزية الادارية كحل ضروري لما تقوم عليه تلك الاوضاع من صراع وتخلف وما تنطوي عليه بالنسبة للدولة العثمانية وشعوبها من مخاطر .

اما البرنامج المرفق بالبيان ، فهو في حقيقته دستور مقترح لنظام اللامركزية الإدارية التي يطالب بها الحزب(٣٦) .

ويتالف هذا البرنامج من ست عشرة مادة تحتوي على المبادىء الدستورية الاساسية على الشكل التالي :

١ ــ وحدة الدولة العثمانية .

٢ ــ تأكيد وحدة السيادة فيها .

٣ ــ اقامة مركزية محددة القسمات .

اما أهم مظاهر الوحدة السياسية للدولة ووحدة السيادة فيها ، فقد حددها برنامج الحزب على الشكل التالي :

أولا : السلطان هو رأس الدولة الواحدة اي (الامبراطورية العثمانية) . والسلطان يعين الوالي وقاضي القضاة فيها .

ثانيا : وان : « مجلس المبعوثان والاعيان » هو المجلس التشريعي المركزي للامبراطورية .

ثالثا : النظارة المركزية (اي الحكومة) وتتولى شؤون التشريع العام والدفاع والخارجية والمالية العامة المشتركة .

رابعا : يطالب البرنامج في أن تكون اللغة التركية لغة رسمية في جميع الولايات ، ولكن الى جانب لغةالولاية المحلية .

وفي الوقت نفسه ، فقد اشار البرنامج اشارات واضحة تؤكد مظاهر اللامركزية الادارية في الامبراطورية ، وتبدو أساسا على الشكل التالي :

أولا : تكوين اربع مؤسسات محلية هي :

ا ـ المجلس العمومي

ب ـ مجلس الادارة

ج ـ مجلس المعارف

د ـ مجلس الاوقاف

وتحدد مواد البرنامج من المادة الخامسة وحتى المادة التاسعة صلاحيات هذه المجالس وسلطاتها على الشكل التالي :

صلاحيات المجلس العمومي وهي : « المراقبة على حكومتها » ـ والظاهر هنا من سياق الكلام ان كلمة حكومة تعني مجلس الادارة . ومن صلاحيات المجلس العمومي ايضا النظر في جميع شؤون الادارة المحلية من تقرير ميزانية الدولة وأمور الامن العام والمعارف والنافعة والاوقاف والبلدية ، وتقرير ما يراه فيها ، وسن النظامات لها . واما ما كان من أمور النافعة ويتعلق من بعض الوجوه بالامور العسكرية أو السياسية الخارجية كسكك الحديد فيرفعها الى العاصمة .

وواضح من هذا النص ، ان جماعة حزب اللامركزية كانوا يريدون من هذا المجلس العمومي ان يكون بمثابة برلمان للادارة المحلية يراقب حكومتها ، اي « مجلس ادارتها » كما يفعل البرلمان في الحكومة ، ويقر الموازنة ولكنه لا يضعها ، ويسن النظامات التي تقابل القوانين في احوال المجالس النيابية .

اما صلاحيات مجلس ادارة الولاية فهي : القيام بأعمال الحكومة الادارية واهمها : وضع ميزانيتها واختيار جميع موظفيها .

واما صلاحيات المجالس الاخرى فهي : ان يتولى كل مجلس منها ادارة الشؤون التي تدخل في اختصاصه ووضع موازنتها .

فاذا أمعنا النظر في هذه الصلاحيات نرى ونلمس تشابك المركزية باللامركزية بشكل واضح ، ومن مظاهر هذا التشابك في رأينا النقاط التالية :

أ ــ ان قرارات المجلس العمومي تكون نافذة ، ومعنى ذلك إنها نافذة بدون حاجة الى تصديق ، لا من الوالي ولا من السلطان ــ كما يفهم من النص .

ب ــ وجوب رفع راي المجلس العمومي الذي يتصل بأمور (النافعة) المتعلقة من بعض الوجوه بالامور السياسية العسكرية ، كسكك الحديد ، فيرفعه بعد ابداء رأيه لى العاصمة ، فليس للمجلس العمومي قرار نافذ في هذه الامور ، كما ان اختيار مجلس ادارة الولاية للموظفين يحتاج الى تصديق الوالي الذي يتسلم السلطة المركزية .

د ــ ان الشؤون المتعلقة بالخدمة العسكرية صيغت بطريقة توفق بين حاجات الدفاع المركزي ، وبين مقتضيات اللامركزية ، من حيث كون أهل كل ولاية يؤدون الخدمة العسكرية في ولايتهم ويكون عسكرها على قدم الاستعداد في زمن السلم ، واما سوق الجنود في زمن الحرب فهو منوط بوزارة الحربية وحينئذ يجب على المجلس العمومي ان يختصر وسائل الدفاع عن الدولة .

وعلى الرغم من ان مجموع الصياغة اللفظية تؤكد اللامركزية الادارية في نطاق الوحدة السياسية ، الا اننا نلمح في النصوص ، مرونة ، بل غموضا احيانا ، يترك هامشا واسعا لاعطاء اللامركزية الادارية التي يتحدث عنها هذا البرنامج كثيرا من خصائص اللامركزية السياسية .

فلسفة الحزب وتركيزها على اللامركزية :

فاذا انتقلنا الى النظرية السياسية «الفلسفة» التي طرحها بيان حزب اللامركزية تراها تركز على عدة مبادىء أهمها :

١ ــ ان غرض الامم الذي ترمي اليه في هذا الوجود انما هو « الحياة » ويشير الى « الحياة الاجتماعية » و « الحياة السياسية » بمعنى أن يكون لها وجود اجتماعي راق ، ووجود سياسي ثابت ..

٢ ــ انه من الضروري أن تسعى الامة لكلا الوجودين في منهجهما القويم الموصل الى الغاية ، وتعنى بها جميعا ، بمعنى ان لا تقتصر مجهوداتها على بلوغ غاية احدهما دون الآخر .

هذان المبدآن العامان رتبت عليهما النظرية السياسية للحزب المبدأ الثالث للنظرية وطرحته على الشكل التالي :

٣ ـ ان القوانين الاجتماعية مهما كانت راقية ، قل ان تضمن الحياة للامـة ، اذا لم تكن قائمة على اساس متين هو : « القوانين السياسية » واوضحت النظرية مضمون هذا المبدأ في تأكيد عدم جدوى القوانين الاجتماعية التي لا ترتكز على اساس متين من القوانين السياسية ، حيث أوضحت نقطتين مهمتين :

النقطة الاولى : بينت انه مهما عنيت الحكومة بتنظيم قوانين الحياة الاجتماعية للامة واكثرت من مشروعات الاصلاح في المملكة ، سواء كان ذلك في التعليم او الاقتصاد او الادارة ، او القضاء ، ونحو ذلك ، فانها « لا تخرج في هذا كله عن معنى الوصاية على محجور عليه لا يملك التصرف بشؤون حمايته الخصوصية ليثبت لنفسه وجودا صحيحا بين الناس ويعمل لسعادته جهد العامل المجد » ..

والنقطة الثانية : تستند على النقطة الاولى وتنبع منها : « لذا اصبح لهذا العهد شكل الحكومات التي تقوم به الحياة السياسية لكل امة من الامم ، وصار من المسلم بالبداهة ان وجود الامة السياسي والاجتماعي بين مجاميع الانسان الحية متوقف على شكل الحكومة ، فكلما كانت مشاركة الشعب للحكومة اكثر ، كان ذلك لدوام وجوده أضمن » .

وخلصت نظرية حزب اللا مركزية من ذلك كله الى صياغة المبدأ الرابع وهو المبدأ الاكثر اهمية لهذا البحث ، وينص على التالي :

٤ ـ لهذا تكاد تكون سائر الحكومات التي للامم المستقلة اليوم : « حكومات دستورية شعبية » اي لا شأن فيها لسلطة الافراد ، بل الشأن : « لعامة الامة » ومشاركتها للحكومة في كل جليل وحقير من الشؤون العامة ، الا انها تتفاوت في ذلك منازل ودرجات وتختلف في الشكل اختلافا واضحا ، اذ روعي فيه الاجتهاد والنظر الى حالة الشعوب الاجتماعية والعرقية والقابلية والاستعداد ..

وبعد تأكيد المبادىء الاربعة المذكورة بالصورة المنطقية لتي انتهت الى تأكيد ان : « افضل شكل من اشكال الحكومات هو الدستوري » ، يمضي بيان حزب اللا مركزية الادارية فيؤكد ان : « افضل اشكال الحكم الدستوري هو اللا مركزية خصوصا في الممالك التي تعددت فيها الفروق والمذاهب واللغات ، واختلفت العوائد والتقاليد والاخلاق ، فكان من المتعذر ان تساس بقانون واحد لم تراع فيه تلك الاحوال ، ولم ينظر معه في الحاجة والزمان والمكان » .

واعتمد حزب اللامركزية في تأكيد هذا المبدأ على التجربة التي ساقها كمثل حي، عندما عقد وصفا مقارنا للوضع القائم في سويسرا ، والوضع القائم في الامبراطورية العثمانية ، وبين ان الفروق بين اوضاع التقدم والترقي القائمة في سويسرا سببها اللامركزية التي تحكم بها سويسرا ، وان التخلف والاوضاع القائمة في السلطنة العثمانية سببها المركزية التي تحكم بها الامبراطورية العثمانية .

كما اعتمد في تأييد هذا المبدأ ايضا على تحليل تخطي مجرد المقارنة بين الاوضاع التي تبرزها التجربة ، وانتهى منه الى ان « اللامركزية تأبى بطبيعتها ان تكون تبعة الحكم مقصورة على افراد قليلين تصدر عنهم القوة والعمل الى كل ناحية من أنحاء المملكة فيكونوا كالمحرك في آلة كبيرة جدا ، اذا اصابه عطب او ضعف تعطلت اجزاء سائر الآلة عن العمل دون أن يكون لاي جزء من هذه الاجزاء قوة ذاتية يعمل بهالنفسه، ودون أن يكون مسؤولا عن نتيجة وقوفه عن العمل ».

وعلى هذا الاساس ، يصبح من البديهي ان « الشعب غير المسؤول » عن أي خطأ يصدرعن حكومته ، لا يشعر كل فرد منه بالتبعية فلا يهتم بالنتائج الحكومية الا بعد الوقوع فيها ذلك لانه يسير بارادة غيره ، لا سلطة له حتى ولا على نفسه ، لانهامحكوم عليها ان تسير في السبيل الذي يريده غيره وان خالف رغبته ومصلحته وهواه .

٥ ـ ويتوصل حزب اللامركزية الى مبدأ خامس ، يشير في جوهره الى أن : اللامركزية توزع التبعة على افراد الامة بمقدار ما تعطيهم من السيطرة على مصالح الوطن وبسبب ذلك تنزع عنهم ثوب الحياة الاتكالية ـ حياة الاعتماد على غير النفس ـ وتفسح أمام كل فرد مجال العمل الواسع فيجهاد الحياة ، وتمهدللشعب بلوغ غايات المدنيةوالترقي والعمران مناقرب سبيل وفي وقت قصير ، والعكس بالعكس ..

وبعد أن توصل حزب اللامركزية الى تأكيد هذه المبادىء التي تكون عناصر « نظريته السياسية » ، قدم وصفا وافيا لاوضاع الامبراطورية العثمانية وحللها ، من نواحي التعليم ، والنافعة ، والادارة ، والدفاع ، وانتهى الى تقرير موقف أجمله في قوله :

وقد ظهر للعيان أن المملكة كلها عرضة لخطر الزوال بهذه الحكومة المركزية ، مهددة بفقد الاستقلال الذي يفديه كل عثماني بأعز شيء وهو النفس ، ويتمنى كل شعب تظله راية الهلال بقاءه ليبقى عزيزا في وطنه أمينا من تسلط المغيرين عليه .

وانتهى حزب اللامركزية الى ان العلاج الوحيد لهذا الموقف ، انما هو في الاخذ باللامركزية الادارية .

لقد فتح باب الحوار السياسي على مصراعيه بعد ان طرح حزب اللامركزية بيانه السابق ، وكانت الساحة الصحفية هي الساحة التي تبنت قيادة هذا الحوار ، للمؤيدين والمعارضين .

كانت (المنار) أول مجلة نشرت برقيات التأييد للامركزية التي أرسلها (طلاب اللامركزية) في سورية وفلسطين والجزيرة والعراق واوربا وامريكا ، وهذه البرقيات موجهة للصدر الاعظم ، وجوهر هذه البرقيات أن : « الدولة لا تبقى ولاتحيا الا بادارة اللامركزية الواسعة » وان طلاب اللامركزية والاصلاح : « كلمتهم واحدة ، والامة كلها معهم تشد أزرهم وتنبذ من يخالفهم نبذ النوى » .(٣٧)

وقدم المنار دراسة مقارنة تعرض فيها لفوائد اللامركزية ، وضرر المركزية ، مبينا ان الحكومة قد اعجزها تنائي أطراف المملكة ، و « اختلاف لغات وأجناس ومشارب اهلها عن أن تنفذ قوانينها في كل ولاياتها ، فجاءت اللامركزية توزع التبعة على أفراد الامة بمقدار ما تعطيهم من السيطرة على مصالح الوطن » .

ويصل المنار الى النقاط التالية : ان الحكومة المركزية غير قادرة على الدفاع عن أكثر البلاد العثمانية اذا هاجمها عدو اجنبي ، ولذلك : « فان المملكة ستكون عرضة لخطر الزوال » وبالتالي تكون الحكومة المركزية مهددة بفقد الاستقلال ، وتبين المنار أن جوهر الفكر الاصلاحي هو هذه النقطة الاساسية : « لان اللامركزية تضمن سلامة هذه المملكة وتكفل تضامن شعوبها واتحادهم على العمل الانفع لعمران البلاد وسعادتها وقوة بقائها » . (٣٨)

أما معارضو اللامركزية ، فقد تهجموا على الفكرة برمتها لانها حسب رأيهم : « رواية سياسية هزلية ذات فصل مضحك » الفها د. شبلي شميل ورفيق العظم ، ثم يتابع الكاتب فيقول « تسلمها الاساتذة داوود بركات ورشيد رضا ومحب الخطيب فوضعوا لها الالحان الموسيقية ، ثم اخذها حقي العظم وسامي قصيري فوضعا لها ما لزمها من الزخرفة الفنية »(٣٩) .

ومما يلفت الانتباه ، ان هؤلاء المعارضين كانوا يفسرون كلمة اللامركزية وكأنها مرادفة لكلمة الاستقلال : فيشير الكاتب الى أن « لا صلاح لسورية باللامركزية ، وخير

اصلاح لها هو انتخاب الحكام الاكفاء ومراقبتهم .. وان الاصلاح والعدل والنظام هو الدواء الوحيد للفوضى المنتشرة في الولايات العثمانية ، ولكن اللامركزية او الاستقلال المطلوب هو الداء القاتل فالحذر منه ثم الحذر » (٤٠) . وقد رد الدكتور شبلي الشميل على هؤلاء مبينا أن اللامركزية ليست « بدعة في اللغة العربية » ويوجه كلامه للذين ينفرون من كل جديد ، كما ينفي عنها صيغة « المهزلة السياسية » ، ويدعم قوله بانه قد سبق للاطباء والحكماء والفلاسفة ان استعملوا مثل هذا التركيب من قبل فقالوا : « اللااسم له » وقالوا « اللانهاية » وقالوا « اللاادارية » . ثم بين ان العمران مدفوع الى اللامركزية قسرا لان « اللامركزية هي النظام الوحيد ، الذي يتكفل احسن من كل نظام آخر ، بالقدرة على معرفة احتياجات كل جزء وسدها بالوفرة والسرعة اللازمتين » .. ثم يقدم صورة للاوضاع في الامبراطورية العثمانية : « ضعف في المركز الرئيسي ،وضعف في المراكز الاخرى المحيطة ، وتفكك في صحة الروابط التي تربط هذا الجسم ، وخلل في الاعماق عموما ، واذا دام الحال أكثر فلا بد من وقوع الفساد التام في الاعضاء وانفصالها بالكلية عن الجسم كله »(٤١) .

اما رفيق العظم رئيس حزب اللامركزية فقد بين ان اللامركزية شيء وطلب الاستقلال شيء آخر ، ونبه المعارضين الى الخطر الذي تواجهه الامبراطورية والى سلسلة المصائب التي المت بانحائها وكان نهايتها « ذهاب طرابلس الغرب والولايات المكدونية » ودخول الدولة متاهة السيطرة الاوربية في شكل يراه ويعلم نتائجه الذين يهاجمون اللامركزية ، ويصل الى النتيجة التالية : « كل ذلك جعلنا نذهب الى أن الادارة الماضية لهذه الدولة ادارة لا تصلح لهذا الملك وان تغييرها ضروري لسلامةالبقية الباقية من الاوطان العثمانة اذا بقي أمل السلامة » . (٤٢)

ويشير رفيق العظم في مقالاته التي نشرها في جريدة المؤيد الى ارتفاع أصوات (خطباء السياسة) من فوق المنابر في مصير بلاد الدولة العثمانية خصوصا سورية ، وبلوغ الامة حالة من الجزع على بقية الاستقلال يعلمها كل من كان عنده عرق ينبض من العثمانيين ..

وقد بقي هذا الجدل الصحفي قائما مدة طويلة وأتسعت دائرته حتى شملت صحف المهجر ، وصحف الجمعيات العربية ، والمنتدى الادبي ، وصحف الجمعيات الاصلاحية وكذلك الصحف التركية ، ولم يتحرك الاتحاديون لتطبيق البرامج الاصلاحية ، أو بحث قضية اللامركزية بشكل جاد ، وعندها فكر اعضاء (جمعية العربية الفتاة) السرية في باريس ، تخطي هذا العمل الى عمل اكثر صلابة واكثر

ايجابية لمواجهة الاتحاديين .. وانتهى الى ضرورة عقد مؤتمر عربي في باريس ، تدعو اليه جمعية العربية الفتاة ، ويتبناه حزب اللامركزية الادارية العلني ، الموجودفيمصر. وبالرغم من الحملة الصحفية التي تبنتها صحف الاتحاديين ، ومؤيديهم من معارضي اللامركزية ، ومحاولة قتل هذه الفكرة الاصلاحية في المهد ، الا ان المؤتمر عقد فيالوقت المحدد له ، وهو ١٨ حزيران ١٩١٣ .

اللامركزية الادارية واللامركزية السياسية « الكونفدرالية »

في المؤتمر العربي الاول :

طرحت قضية اللامركزية في المؤتمر العربي الاول الذي عقد في باريس بتاريخ ١٩١٣/٦/١٨ وانتهى بتاريخ ٢٣/٦/ ١٩١٣ ، وكانت اللجنة التحضيرية للمؤتمر قد وزعت بيانا تحت عنوان « نداء الى الامة العربية » تدعو العرب فيه « الى أن يتمثلوا في المؤتمر الذي نظمته الجالية العربية في باريس للمطالبة بالاصلاحات اللامركزية والاعتراف بحقوق العرب في السلطنة »(٤٣) .

وقد تطرقت أكثر خطب المؤتمر الى هذه القضية الحيوية التي كانت تشكل الرأي العام العربي في ذلك الوقت (٤٤) غير أن مندوب حزب اللامركزية السيد (اسكندر عمون) ركز على هذه المسألة في خطبته التي تحمل عنوان « الاصلاح على قاعدة اللامركزية » وكان جوهر الخطبة هو جوهر الفكر الذي طرحه حزب اللامركزية من خلال برنامجه الذي شرحته سابقا ، وبين أن هذا الحكم المركزي يحصر ادارة امور الامة في قوم قليلين ويقصي عنها سائر أبنائها ، شأنه شأن الجسم الذي يتولى عضو واحد منه قضاء كل حاجات ذلك الجسم ويقضي على باقي الاعضاء بالشلل ....

ثم بين الاسباب التي تستوجب تطبيق اللامركزية ومنها : ان الامة العثمانية مكونة من عناصر متباينة في أصولها ولغاتها وتاريخها واخلاقها وحاجاتها وعاداتها ، « وكل فريق أدرى بحاجاته الخاصة » هذا من ناحية ...

ومن ناحية أخرى ان « المركزية لا يمكن أن تتفق مع الحكم الدستوري » ، لان هذا الحكم يقتضي اشتراك أبناء الامة جميعا في كل حق وفي كل واجب ، والاشتراك مع ذلك التباين غير ممكن على مبدأ المركزية ، ثم أشار اسكندر عمون الى أن الحكم المركزي يقتضي بطبيعته أن تكون السلطة محصورة في عنصر واحد من عناصر الامة ، فيصبح

موقف هذا العنصر تجاه سائر العناصر موقف الخصم الغالب من الخصم المغلوب على أمره كما هو الحال في الامبراطورية . ثم توصل الى النتيجة التالية وهي : ان هذا النظام الفاسد هو السبب في انحطاطنا وعلة كل المحن والمصائب التي حلت بنا ، وانه هو الذي أضاع نصف المملكة ويوشك أن يذهب بباقيها(٤٥) .

لم يكن العرب في هذه الفترة ينادون بالانفصال عن الدولة العثمانية كما كان يتوهم بعض انصار النظام المركزي ، واكد اسكندر عمون : ان هذا الامر بعيد عن الصحة ، وان الامة العربية لاتريد الا استبدال شكل الحكم الذي يرجى منه وحدة الصلاح والنجاح لنا ولهم وهو الحكم على قاعدة اللامركزية ، بالحكم الفاسد ـ الذي يكاد يؤدي بالدولة ـ . . أما اذا أبت الامة التركية الا الهلاك ـ لم يقل العثمانية ـ فالعرب معذورون اذا هم ترددوا قبل أن يلقوا بنفسهم معهم في الهوة . . وأكد أنه يريد استبدال حكم يناسب حاجة كل العناصر على اختلاف شؤونها بنظام الحكم القائم ، فيكون بمقتضاه لاهل كل ولاية الكلمة العليا في ادارة شؤونهم الداخلية ويكون لمجموع الامة العثمانية سلطة عليا نيابية قائمة على النسبة الصحيحة لادارة الشؤون العامة . وختم مندوب اللامركزية كلمته موضحا :

« ومعنى ذلك اننا نريد حكومة عثمانية ، لا تركية ولا عربية ، حكومة يتساوى فيها جميع العثمانيين فيالحقوق والواجبات فلايستأثر فريق بحق من الحقوق ولايحرم فريق من حق من الحقوق لا بداعي الجنس ولا بداعي الدين عربيا كان أو تركيا،ارمنيا أو كرديا مسلما أو مسيحيا اسرائيليا أو درزيا . . . .

هذه هي فوائد اللامركزية التي نطلبها ، فاذا نفذ الاصلاح بمقتضاها امنا غوائل الحدثان واسترجعنا باذن الله مركزنا القديم بين الامم الكبرى . هذه هي قاعدتنا السياسية الجامعة، وان كان لابد لهذهالقاعدة أيضا من شهداء فكلنا مستعدون» (٤٦) .

ولم يكن ممثلو حزب اللامركزية وحدهم قد اتجهوا الى ابراز اللامركزية كعلاج لاوضاع الامبراطورية وحل لمطالب العرب ، بل ان ممثلي جمعية العربية الفتاة السرية ، اتجهوا الى ابراز مبدأ القومية ، واشار عبد الغني العريسي الى أن للعرب حق الوجود السياسي وان للعرب حقوق رئيسية تتعلق بقوى الدولة الثلاث :

السلطة ، والقوة التشريعية ، والقوة الاجرائية .

وطالب بقسط مشروع من كل وزارة في الامبراطورية ، وبحق الامة العربية فيما يتعلق بالنافعة : « فان كل قرض يقترض من الدول الاجنبية للامور النافعة لنا فيه حق مشروع ، لان هذه القروض تعقد باسم المملكة وما دمنا نؤلف نصف المملكة فلنا حق بأن تصرف نصف هذه القروض للمشروعات العامة في بلادنا العربية » .

كما طالب العريسي بأن تكون اللغة العربية لغة رسمية في البلاد العربية بمادة قانونية تذكر في القانون الاساسي ، لا قانون حكومة موقتة يمكن الغاؤه من حين الى آخر بتقلب الوزارات المستعجلة ...(٤٧)

كما ان رئيس المؤتمر الشيخ عبد الحميد الزهراوي اشار الى : « وجوب اشتراك الفريقين (ويعني العرب والترك) بسياسة البلاد ، فانه قد تبين واضحا انه لا العرب انتفعوا ببراءتهم من ذنب اضاعة البلاد ولا الترك انتفعوا بتحملهم وحدهم تبعة ذلك العبء الثقيل . وبديهي أن هذا الاشتراك لا ينافي الاخاء بل الذي ينافي الاخاء هو عدم هذا الاشتراك » وبين الزهراوي ان : « أساس تربيتنا السياسية بعد الان هو بث هذه الفكرة والتعصب لها » ثم يخلص الزهراوي الى القول : « وقد وجدنا اللامركزية من خير الوسائل لظهور أثر هذا الاشتراك خارج العاصمة »(٤٨) كما أكدت كلمة نعوم مكرزل التي ألقاها باسم المهاجرين ومؤازرتهم للنهضة العربية الاصلاحية ، على أن المهاجرين من وراء البحار « يتمنون لمبادىء اللامركزية الانتشار والانتصار » .

نلمح في خطب المؤتمر العربي الاول في باريس التركيز على اللامركزية الادارية بالاضافة الى اللامركزية السياسة ، أي ان المؤتمر كان يتكلم بما يؤمن به أعضاء حزب اللامركزية الذي تبنى المؤتمر ، وما دعت اليه جمعية العربية الفتاة السرية .

ولكن مما لا شك فيه ان المناقشات التي دارت اثناء المؤتمر تلقي ضوءا واضحا حول محاولة استغلال هذه المفاهيم التي طرحها أعضاء المؤتمر ...

فقد حاول بعض المتفرنسين مناقشة مبدأ المركزية واللامركزية من منطلق أن العرب لايمكنهم أن ينجحوا بأي طريقة من طرق الادارة الا اذا استعانوا في تنفيذها بمعارف الاختصاصيين من الاجانب كمستشارين للعرب ، وقد تزعم هذه المناقشة المحامي (شارل دباس) الذي كان يحضر المؤتمر عن الجالية العربية في باريس ، وختم مناقشته بقوله : « وصفوة القول انه لا اصلاح حقيقي الا بالمستشارين الاجانب » (٤٩) .

وقد رد عليه كل من الشيخ أحمد طبارة وسليم سلام واسكندر عمون بأن : « كل ولاية ادري بحاجتها واعرف بدخائل نفسها واحق بطلب ما فيه مصلحتها وهـذا هـو معنى اللامركزية » بمعنى أنه اذا كان هذا يصلح لولاية ما ، فانه لا يصلح لولاية أخرى .

وقد أيد كلام شارل دباس ، الدكتور أيوب ثابت وتساءل : أليست حرية الكلام مباحة للجميع؟ فأجابه الرئيس بالايجاب، وعندها طلب الاثنان وضع نص بهذا الخصوص في برنامج حزب اللامركزية وفي قرارات المؤتمر ...

وعلى العموم فقد أجاب اسكندر عمون ان : « لا داعـي يدعو الـى وضـع نص مخصوص في برنامج الحزب يوجب تعيين الاجانب ما دام لكل ولاية في نظر الحزب حـق ادارة شؤونها » وليس للحزب أن يحتم على ولاية أمرا بما كان في حالاتها الخاصة بهـا ما لا يتفق معه مؤكدا : « ان تقرير حالة واحدة لكل الولايات هو ما نشكو منه اليوم؟ » وهكذا خيب عضو حزب اللامركزية أمل هذه الفئة ، وصدرت قرارات المؤتمر خالية من طلب الاستعانة بالمستشارين الاجانب. وكانت أهم نقاط قرارات المؤتمر العربي الاول في باريس تشير الى : ضرورة الاصلاحات الحقيقية في البلاد العثمانية ، وان يضمن للعرب حق التمتع بحقوقهم السياسية وذلك بأن يشتركوا في الادارة المركزية للمملكة اشتراكا فعليا، وان تنشأ في كل ولاية عربية ادارة لا مركزية تنظر في حاجاتها وعاداتها ، ويجـب أن تكون اللغة العربية معتبرة في مجلس النواب العثماني ، ويجب أن يقرر هذا المجلس كون اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية ، وان تكون الخدمة العسكرية محليـة في الولايات العربية الا في الظروف والاحيان التي تدعو للاستثناء الاقصى .

كما صادق المؤتمر أيضا على لائحة بيروت الخاصة وهي قائمـة علـى مبدأيـن اساسيين وهما : توسيع سلطة المجالس العمومية ، وتعيين مستشارين أجانب ، وكان قد صدق عليهما في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩١٣ ، وطلب المؤتمر تنفيذ هذين المطلبين، كما طالب الحكومة السنية العثمانية أن تكفل لمتصرفية لبنان وسائل تحسين ماليتها .

وألحقت قرارات المؤتمر الاصلية بملحق ينص على عدة نقاط أهمهـا : « اذا لـم تنفذ القرارات التي صادق عليها هذا المؤتمر فالاعضاء المنتمون الـى لجان الاصـلاح العربية يمتنعون عن قبول اي منصب كان في الحكومة العثمانية الا بموافقة خاصة مـن الجمعيات المنتمين اليها » .

وقد تقرر أن تكون هذه القرارات برنامجا سياسيا للعرب العثمانيين ، ولا يمكن مساعدة أي مرشح في الانتخابات التشريعية الا اذا تعهد من قبل بتأييد هذا البرنامـج وطلب تنفيـذه .

غير ان هذه الآراء التي وردت في مقررات المؤتمر العربي الاول في باريس قد عدلت ، بالاتفاقية التي تمت بين اعضاء المؤتمر ووقع عليها عبد الكريم الخليل رئيس الشبيبة العرب في الاستانة ، وبين جمعية الاتحاد والترقي ، ووقع عليها مندوب الاتحاديين مدحت شكري ، وهو اتفاق يقصر عن تحقيق المطالب العربية الواردة في مقررات المؤتمر وتتكون من اثنتي عشرة مادة، وانما حافظ على عدة نقاط جوهرية منها: التعليم في جميع البلاد العربية يكون باللسان العربي في القسم الابتدائي ـ والاعدادي ويكون بلسان الاكثرية في القسم العالي ، كما يشترط في جميع رؤساء المأمورين ما عدا الولاة معرفة اللغة العربية ، والاوقاف الموقوفة للجهات الخيرية المحلية تترك ادارتها لمجالس الجماعات المحلية ، وتترك الامور النافعة (الاشغال) للادارة المحلية ، والعسكر يخدمون في البلاد القريبة منهم ، اما العسكر الذي يلزم ارساله الى اليمن والحجاز وعسير يرسل ضمن نسبة عادلة من جميع المملكة العثمانية . اما بخصوص الوظائف فقد تم الاتفاق على ان يكون في هيئة الوزارة ثلاثة على الاقل من أولاد العرب ، وكذلك في محكمة التمييز ودائرة المشيخة وجميع الدوائر ، ويعين خمسة ولاة على الاقل من أبناء العرب وعشرة متصرفين ، ويعين في مجلس الاعيان من أولاد العرب بنسبة اثنين من كل ولاية ، ويعطى مقدار لسد عجز ميزانية الدوائر التي تترك ادارتها للولايات فيضاف هذا المقدار الى ميزانية الولاية ويعطي غير ذلك نصف رسوم العقارات على ان يصرف للمعارف ، وكان البند الثاني عشر ينص على التالي : يقبل مبدئيا ان تكون المعاملات الرسمية في البلاد العربية باللسان العربي وينظر في أمر تنفيذه بالتدريج . لقد وقع رئيس الشبيبة على هذه البنود بالرغم من انها ، بالمقارنة ، كانت دون المطالب العربية ، وقد وقعت الاتفاقية تدليلا من قادة المؤتمر عن حسن نواياهم تجاه الدولة العثمانية وتعبيرا منهم عن مرونة سياسية ارادوا بها اعطاء الاتحاديين وانصارهم من العرب ، فرصة اخيرة للتفاهم مع أحرار العرب اللامركزيين .

ومن المعلوم أن اتفاقية باريس لم تنفذ ، ذلك ان حكومة الاتحاد والترقي عندما قررت تنفيذ (الاصلاح) استصدرت ارادة سنية بذلك ، كشفت فيها عن حقيقة سياستها ونواياها ، فقد جاءت الارادة السنية مسخا للاتفاق وتشويها له في أكثرية بنوده وتراجعا تاما عن أهم هذه البنود وهو البند الثاني عشر الذي يقضي بأن تكون المعاملات الرسمية في البلاد العربية باللغة العربية .

ووقف طلعت باشا خطيبا في الحفل الذي اقيم يوم ١٩١٣/٨/٥ في الاستانة ، بمناسبة صدور تلك الارادة السنية ، فأعلن على مسمع من الحضور والقادة العرب : ان موقف العثمانيين من نظام اللامركزية «كان مبنيا على أوضاع الشعوب البلقانية ، اننا

كنا نعلم نزعات تلك الشعوب ونواياها وكنا نخشى أن يؤدي نظام اللامركزية الى تسهيل وتسريع انفصالهم عنا » ثم يشير الى انفصال تلك الشعوب ولم يعد هناك : « ما يستوجب الاستمرار في سياسة المركزية . . لاننا نعرف نزعاتكم الحقيقية » واكد طلعت باشا للعرب ان السياسة الجديدة ستكون مبنية على التفاهم والمودة الصحيحة ، قائلا : « لن نتردد في المضي معكم الى آخر حدود التساهل في سبيل تطمينكم على صيانة حقوقكم لاننا نعتمد على اخوتكم »(٥٠) .

واذا كان الكلام على هذه الصورة ، فان التطبيق كان غير ذلك . اذ بدات مماطلة الاتحاديين في تحقيق بنود الاتفاقية من جهة ، ومماطلتهم في قضية اعادة افتتاح الجمعيات الاصلاحية وخاصة في بيروت ، بل ومقاومة الاصلاحيين عن طريق المجلس العرفي ، ثم موقفهم من الانتخابات لمجلس المبعوثين . .

واهم من ذلك فقد تمكن الاتحاديون بهذه الطريقة التي اتبعوها من شق أعضاء المؤتمر ، وقد كان لانشقاق عبد الكريم الخليل (رئيس الشبيبة العرب في الاستانة) وعضو مؤتمر باريس ، ثم انشقاق عبد الحميد الزهراوي (رئيس المؤتمر) وقبوله منصب (عضو مجلس الاعيان) ، كان لانشقاقهما أكبر الاثر على تصدع الجبهة العربية وحركة طلاب الاصلاح واللامركزية، مما ادى الى مطالبة الاحرار العثمانيين وفي مقدمتهم أعضاء جمعية العربية الفتاة السرية ، وحزب اللامركزية العلني الى مقاومة الاتحاديين وحكومتهم وانصارهم ، والاصرار على ضرورة اعلان الحكم اللامركزي ، أما العسكريون فقد وجدوا في ذلك الانشقاق ومقدماته الدليل الذي وجده أعضاء الجمعيات الاصلاحية والاحزاب اللامركزية ، ولكنهم وجدوا فيه فوق ذلك دليلا على عدم قدرة المدنيين وعملهم السياسي ـ العلني على تحقيق المطالب العربية فاندفعوا نحو تأسيس تنظيم عسكري سري ، تبلور في جمعية العهد العسكرية السرية والتي تخطت اللامركزية الادارية الى اللامركزية السياسية .

اللامركزية السياسية : « الكونفدرالية » :

طرح مفهوم اللامركزية السياسية في الدولة العثمانية بشكل ظاهر عندما تأسست جمعية (العهد)(٥١) بعد انعقاد المؤتمر العربي الاول في باريس سنة ١٩١٣ ، أي بعد ان ظهرت نوايا الاتحاديين في تمييع ما توصل اليه المؤتمر من بنود ، واتضحت نواياهم تجاه المشكلتين الرئيسيتين القائمتين في الامبراطورية العثمانية آنذاك وهما مشكلة الاستبداد ، ومشكلة التسلط القومي .

فقد اتضحت تلك النوايا وهذه السياسية **على انها مركزية استبدادية مقنعة بالدستور تجاه المشكلة الاولى** ، وعلى انها **مركزية عنصرية طورانية مقنعة بالخلافة تجاه المشكلة الثانية** .

ان تلك النوايا وهذه السياسة قد دفعت بمؤسسي جمعية العهد من ناحية المبادىء والاهداف ، الى المزيد من التمسك « بالقومية العربية » التي تتجسم في تأكيد واضح للامركزية سياسية تحل محل اللامركزية الادارية ، وتتخطاها على طريق المزيد من الحقوق القومية ، او التي تتجسم ، بلغة اخرى ، في حل لاوضاع الامبراطورية العثمانية لتحقق به مقومات الاستقلال القومي السياسي دون ان يصل الى درجة الانفصال عن الدولة العثمانية(٥٢) .

ان بين فكرة اللامركزية الادارية وبين الاستقلال بالانفصال الكامل ، نقطة وقفت عندها جمعية العهد هي :

اللامركزية السياسية ، او الكونفدرالية ، او الاستقلال القومي ، في نطاق امبراطورية ثنائية ذات رأس رمزي واحد ، كما نصت المادة الاولى من مبادىء الجمعية واهدافها .

ولم يكن وصول اعضاء جمعية العهد الى هذا الموقف وتبنيه ، أمرا فجائيا يفتقر الى المقدمات ... فقد كانت حقوق القوميات في الامبراطورية العثمانية ـ كما بينا ـ مسالة اساسية ومطروحة ، تعددت صيغ الحلول التي تبنتها (الجمعيات) والتنظيمات السياسية تجاهها ، وتطورت هذه الصيغ تطورا سريعا ومتواصلا بلغ مرحلة جديدة نوعيا في مؤتمر باريس ، ولم يلبث ان انتهى في الحرب العالمية الاولى الى مطالبة العرب بالاستقلال والانفصال .

ان المناداة بتكوين مملكة ثنائية ، لحل المشكلة العربية التركية ، لم يكن الاتجاه الذي نادى به العرب وحدهم ، بل اننا نجد اشارات تقول بأن هذا الاتجاه هو اتجاه نادى به بعض الاتراك ايضا . فنجد الكاتبة التركية خالدة اديب تتحدث عن هؤلاء القادة الذين لم تذكر اسماءهم فتقول : « ... كان لديهم رغبة بصورة معقولة في الوصول الى تفاهم مع العرب ، وخلق مملكة ثنائية ببرلمانين منفصلين تحت رئاسة الخليفة السلطان على غرار النموذج النمساوي ـ المجري ، وكانت هذه الفكرة الاخيرة هي التي حدت بالاتراك للحديث عن عاصمة جديدة ، ولقد اقترحت حلب من حيث كونها على الحدود العربية التركية »(٥٣) .

ولا بد لنا هنا من الاشارة الى أن الجمعية القحطانية السرية ـ التي شكلت بعد اعلان دستور سنة ١٩٠٨ ـ بوقت قصير ، كانت قد سبقت جمعية العهد في الدعوة الى صيغة الكونفدرالية الثنائية ، اذ تبنت الدعوة الى مشروع جديد وجريء هو : « تحول الامبراطورية العثمانية الى ملكية ثنائية » ، وكانت هذه محاولة أخرى لمواجهة المشكلة التي خلقتها مركزية الاتحاد والترقي ، ووفقا لذلك المشروع كانت الولايات العربية ستكون مملكة واحدة لها برلمانها وحكومتها المحلية ، وتكون اللغة العربية هي لغة مؤسساتها ، وكانت هذه المملكة جزءا من امبراطورية تركية عربية يقام بنيانها على غرار بنيان الامبراطورية النمساوية ـ المجرية .

وهكذا كان على السلطان العثماني في القسطنطينية ان يلبس بالاضافة الى تاجه التركي ، تاج المملكة العربية ، كما كان امبراطور هابسبورغ يلبس تاج المجر والنمسا .

وتشير الوثائق والكتب(٥٤) الى أن اعضاء القحطانية هم انفسهم أعضاء جمعية العهد ـ باستثناء المدنيين ـ وأن رئيس الجمعيتين هو عزيز علي المصري ، فليس من المستبعد ان يكون برنامج العهد ، هو برنامج الجمعية القحطانية التي لم تعمر طويلا بعد تأسيسها اذ انضم اعضاؤها المدنيون الى الجمعيات العربية ، السرية والعلنية ، التي تأسست فيما بعد ، وأسس العسكريون جمعية العهد بعد فشل تحقيق متطلبات المؤتمر العربي الاول .

ولكن مما يلفت النظر ان الاستاذ توفيق برو يقول : ان عزيز المصري قد انكر التمثل بذلك النظام أثناء مقابلة شخصية زاره فيها برفقة الدكتور حسن صعب ـ قبل وفاته في الستينات ـ وفسر وجود هذا البند في برنامج جمعية العهد الذي أورده أمين سعيد وغيره ، انه قد يكون تعديلا متأخرا ادخله رفاقه المشرقيون فيما بعد ، ولكن هذا القول لابد وان يقيم في ضوء أوضاع عزيز المصري وقت هذه المقابلة (الناحية الصحية ، والسن)خاصة وان التطلع الى النموذج النمساوي ـ الهنغاري لم يكن غريبا على الفكر العربي ، فقد كان عبد الرحمن الكواكبي قد أشار اليه قبل ظهور جمعية العهد بفترة طويلة في كتابه المشهور « أم القرى » كما ذكرت سابقا ، ومن ناحية أخرى أن المطالبة باللامركزية لم تعد تؤدي الغرض نفسه بعد الحرب العالمية الاولى ، ولم تعد مطروحة على بساط البحث ، حتى يطالب بها أعضاء جمعية العهد المشرقيون ، بل ان الجمعية نفسها قد انقسمت الى جمعية العهد العراقية ، وجمعية العهد السورية ...

ومما يؤيد وجهة نظرنا هذه ان عزيز علي المصري قد نادى بثنائية التاج في الجمعية القحطانية التي اسسها بعد اعلان المشروطية سنة ١٩٠٨ وكرر النداء في جمعية العهد ثم تخطى هذا النداء الى المطالبة بالاستقلال في برنامج الجمعية الثورية التي اسسها اثناء الحرب ، ويقول احمد قدري في مذكراته ان منشورات هذه الجمعية قد وقعت بين يدي جمال باشا السفاح وتم شنق القافلة الاولى والثانية للاحرار العرب في سنتي ١٩١٥ ، ١٩١٦ على اثر ذلك(٥٥) .

لقد فكرت الجمعيات العربية التي نادت باللامركزية ان تعقد مؤتمرا عربيا آخر ، قبل الحرب العالمية الاولى ، وبدأ الاستعداد له من قبل جمعية العربية الفتاة ، وكانت قد نقلت مركزها من باريس الى بيروت واصبح على مقربة من متابعة الاحداث وتقييم نتائجها ، وكتب عبد الغني العريسي الى محب الخطيب ـ عضو جمعية الفتاة وحزب اللامركزية ـ ان يهيء اعضاء حزب اللامركزية وخاصة رفيق وحقي العظم لقبول الفكرة ، على ان يتولى حزب اللامركزية اعداد المؤتمر ..

وقد اصدرت جمعية العربية الفتاة ، ثلاثة منشورات قبل الحرب ، عرفت باسم الصرخات الثلاث(٥٦) تدرجت بالمطالبة من المركزية الى اللامركزية الموسعة ، ثم المطالبة بالاستقلال ، وكانت جميعها تطالب بسرعة تحقيق بنود المؤتمر العربي في باريس ، وقد كتبت الاول بأسلوب من يرغب بالتفاهم مع المسؤولين ، وكان عنوانه « الى أولي الامر في العاصمة » وكانت الجملة الاولى على الشكل التالي : نحن عصبة العرب نمد أيدينا اليكم نصافحكم مصافحة الكريم للكريم ...

ثم تبدأ الجمعية بتحديد مطالبها ، ويمكن تلخيصها بما يلي :

١ ـ ان من حق العرب مشاطرة الاتحاديين سياسة الملك فيما هو خاص بشأن الامة العربية « فالعرب قاعدة جامعتكم من قبل ومن بعد » .

٢ ـ ان يكون ممثلو العرب في مجلس (المبعوثان) على نسبة عددهم وخصوصا في مجلس الاعيان .

٣ ـ ان تكون الوزارات الجديدة عثمانية لا تركية : « فنحن والارمن كفلاء معكم بحفظ بلادنا وبلادكم ، فكما يكون في الوزارة لجماعتكم حق ، ان يكون لشركائكم » .

أما في السياسة الداخلية فقد طالبت الصرخة الاولى (باللامركزية) وبينت الجمعية ضرر السياسة المركزية التي تتبعها حكومة الاتحاديين بقولها :

« لقد عرف الصغير والكبير ان المركزية في ادارة الشعوب المختلفة لغةً وطبيعة تفضي الى انقراض المجموع ، فلكم أيها الاولياء أسوة بالدول العظمى حيث تنفصل الادارات العامة عن الخاصة ، فيقوم كل فريق بشأنه ، فتأتي النتيجة بقوة مادية لا غلبة عليها ومعنوية لا خلاص اليها » وتطالب الصرخة بتقسيم المملكة الى ثلاث مناطق : ولا يات تركية ، ولايات عربية ، ولايات أرمنية ، وعلى رأس كل منطقة وزارة صغيرة – خاصة – يراسها رئيس يعينه جلالة الخليفة من اهل البلاد ، وهي تتألف من نظارات الداخلية والمعارف والاوقاف والنافعة والزراعة والبوليس والحق العام ، ومجلس نيابي من كلّ منطقة ينتخبه اهلها .

وبعبارة جامعة مانعة ان كل ما هو عائد لمجموع الامة فمرجعه الوزارة العليا وكل ما هو خاص لكل منطقة فمرجعه وزارة هذه المنطقة دون غيرها(٥٧) .

لقد كانت الصرخة الاولى لجمعية العربية الفتاة تسودها روح التفاهم ، وتفتح الباب على مصراعيه أمام الاتحاديين لمد ايديهم بمساعدة العرب والارمن ، وبذات الوقت كان فيها الشيء الكثير من الوعيد : « فان أجاب أولو الامور الى هذا النداء فأيدينا معقودة بأيديهم ،فهم جوانحنا أن استظللنا، ونحن ردؤهم ان استنجدونا والا كانوا كشاد الحبل وهو في وسطه ، فلا ينتهي العقد حتى ينتهي الشاد بقتل نفسه ... »

أما الصرخة الثانية فكانت موجهة الى ابناء العرب عامة ، وقد كتبت بأسلوب ثوري ، يستفز العرب وضمائرهم لاحياء مجدهم ... تبين الصرخة اضرار الحكم المركزي المتبع في البلاد والذي تعاني منه الامة العربية ، ويؤكد اعضاء جمعية الفتاة : « ان الغاية من صرختهم هذه ليس الانسلاخ عن الدولة العثمانية » أو « التنكر للامة التركية » ، ولكن الغاية منها ان يفهم ابناء العروبة « حقيقة التاريخ الحاضر فيعلموا أن الدولة العليا أصبحت لاتستطيع أن ترد عنهم غارة المغيرين » وتضرب مثلا ضياع طرابلس الغرب وفشل الدولة في البلقان(٥٨) .

وتتعرض الصرخة الثانية الى الحركات الاصلاحية وتشير الى انها غير كافية لحفظ البلاد ، ويطالب اعضاء الفتاة بتطبيق « اللامركزية الواسعة » ويضربون مثلا بدولة المانيا ، والولايات المتحدة ودولة النمسا والمجر وسويسرا وامريكا الجنوبية والشمالية ، ويطلبون في صرختهم تطبيق النظام الاداري الذي قدموه في صرختهم الاولى .

وتختم الصرخة الموجهة الى ابناء العرب عامة بنداء : « الى اللامركزية ايها القوم » مع برنامج لتطبيق اللامركزية كانت قد ذكرته الصرخة الاولى واكدته الصرخة الثانية ومؤداه : « ثلاث وزارات خاصة ووزارة عامة » ثم تنبه الصرخة الى الخديعة : « اياكم والخديعة فتهزأ بكم جماعة العاصمة فيمنحون للولاة توسيع المأذونية » التي يصفها اعضاء جمعية الفتاة بأنها : « اضر حالا وشر مآلا من طراز الحكم الحاضر » معللين ذلك بقولهم : « فنحن نشكو فعالهم وهم تحت مراقبة الاستانة فكيف بهم لو رفعت هذه المراقبة» . ثم يكرررون نداءهم ثانية: «فاياكم والخديعةفتوسيع المأذونية ليس من اللامركزية في شيء ، فتبقون بها اما تحت خرق الولاة أو استعباد الاجانب . . . »(٥٩)

لم تحمل هذه الصرخات تاريخا معينا لصدورها ، ولكن يمكننا تحديد تاريخها من وثائق اخرى ، في ما بين ٣١ آذار و ٢٥ نيسان سنة ١٩١٤ ، اذ ان الصرخةالثالثة صدرت بعد هذا التاريخ بقليل . واهم ما جاءت به هذه الصرخة (الثالثة) دعوة صريحة للانفصال ، وتضرب مثلا بدولة اليونان التي انفصلت عن الدولة فأصبحت « أرقى من الترك بدرجات . . . والجبل الاسود فكان آية في الانتظام ، وانفصل الصرب . . . وانفصل البلغار ، . . . . ان تلك العناصر قد انقذت نفسها من القبر التركي ـ كما تقول الصرخة ـ وجعلت لنفسها مكانة ومنزلة قد تكون لامتنا العربية بل من المحقق ان تكون . . . »(٦٠) .

لقد قرر اعضاء جمعية الفتاة ان لاجدوى من التفاهم مع الترك بعد مخاتلتهم ومراوغتهم لتحقيق المطالب الاصلاحية التي تقدم العرب بطلبها : « . . . وليعلمن المختالون والمراوغون ان هذا اليوم له ما بعده ، وليعلمن العرب ان حركتهم لن تقف دونها دسائس الساسة وانهم ضاربون هذه الدولة من أركانها حتى تخفق في البلاد راية العرب على سكانها » .

كما اصدر حزب اللامركزية الادارية بيانا شرح فيه اللامركزية وفوائدها ، وطالب بأن تطرح قضية اللامركزية على الامة لاخذ رأيها بأن تصادق على منهاج الحزب عامة كما في كل مملكة دستورية ، واكد البيان على ان « افراد هذه الامة رغم مطالبتهم باللامركزية الا انهم يريدون البقاء للدولة العثمانية والحياة مع اخوانهم الاتراك تحت راية الهلال وان العنصر العربي والعنصر التركي لاغنى لاحدهما عن الآخر » كما ان البيان يشير الى « ان العرب قد اجتمعت كلمتهم في انحاء الامبراطورية العثمانية والمهجر على طلب تحقيق الحكم الاداري اللامركزي » حسب مقررات المؤتمر العربي في باريس ، واشار البيان « ان العرب سيقومون بمظاهرة سلمية يوم نشر البيان وهو

٩/١٠/١٩١٣ فيقف طلاب اللامركزية في العراق وسوريا وفلسطين والجزيرة العربية وأوربا وامريكا أمام ادارات البريد يخاطبون الصدر الاعظم بلسان ينطق بالاخلاص للدولة والحرص على سلامتها ، ويناشدونه تنفيذ أحكام اللامركزية الادارية الواسعة في الولايات العربية واعطاء الشعب حرية في هيئاته النيابية وامور المعارف والنافعة وجميع الشؤون الاقتصادية المحلية واعتبار اللغة المحلية لغة رسمية »(٦١) .

وقد قرر حزب اللامركزية بعد ذلك عقد مؤتمر ثان يدعى اليه « أبناء الامة العربية » ويحتج على حكومة الاتحاديين لانها تطارد أعضاء الحزب بتهمة « أنه موجود عندهم ما يسمونه « الاوراق المضرة » ... وبقيت المداولات ما يقارب العام ، فقد وجدت عدة وثائق حول هذا الموضوع منها ، محضر الجلسة الاخيرة للحزب وكانت بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩١٤ ، ووجدت مسودة الدعوة بين أوراق محب الدين الخطيب الذي تمكن من أن يقنع حزب اللامركزية بتبني المؤتمر الثاني للعرب كما اقترحت جمعية العربية الفتاة السرية ، ولكن هذا المؤتمر لم يعقد ، لان الحرب العالمية الاولى قد أعلنت قبل وضع جدول أعمال المؤتمر وتعيين وقت انعقاده وتحديد مكانه ... (٦٢) .

أعلنت الحرب العالمية الاولى بعد خمسة أيام من تاريخ هذه الجلسة ، فقلبت الاوضاع راسا على عقب ، وطرحت مفاهيم جديدة وحلول جديدة للعديد من القضايا ، خاصة بعد أن زج الاتحاديون وحكومتهم بالدولة العثمانية في أتون الحرب الى جانب المانيا في ٣٠/١٠/١٩١٤ ، فكان ذلك بداية لمرحلة جديدة تعيشها اوضاع (الرجل المريض) .

مفهوم اللامركزية خلال الحرب العالمية الاولى :

١ ـ في بداية الحرب : التراجع عن طلب تحقيق اللامركزية والوقوف الى جانب الدولة العثمانية .

قد يستغرب البعض تقلص انتشار مفهوم اللامركزية وشموليته في بداية الحرب العالمية الاولى ، ذلك أن شبح المطامع الاوربية في أملاك (الرجل المريض) وخاصة البلاد العربية ، قد أصبح واضحا .

وبالرغم من أن موقف العرب في تقرير المصير كان في منتهى الخطورة ، الا انهم وقفوا الى جانب الدولة العثمانية ، بالرغم مما يحمله هذا القرار من تراجع عن المطالب العربية وخاصة عن مطلب تحقيق اللامركزية ، وصدرت بيانات الجمعيات والهيئات الشعبية تطالب ان يقف الجميع الى جانب تركيا ..

فقد كتب رئيس جمعية العهد بيانا أرسله الى أنصاره في الاستانة ودمشق يطلب فيـه : « ان لايغريهم شيء في الدخول في أعمال عدوانية ، ضد الامبراطورية العثمانية، لان دخولها الحرب سوف يعرض الولايات العربية للفتح الاوربي ، وان عليهم أن يقفوا الى جانب تركيا لحين الحصول على ضمانات فعالة ضد المخططات الاوربية » .(٦٣)

كذلك أصدر حزب اللامركزية عدة بيانات بهذا المعنى . وكتب رشيد رضا الـى أصدقاء الحزب ، والى مسلمي سورية خطابا عاما ، يقول فيه : « ... اشكركم علـى ما اظهرتموه من النجدة والهمة في الاخلاص والطاعة للدولة وبـذل الانفس والامـوال والثروة لها ، والكف عن طلب الاصلاح فيها ، وتقديركم الحالة الحاضرة »(٦٤) .

وهناك (بعض الوثائق) على شكل رسائل متبادلة بين بعض قادة الحركة العربية، ورسائل من أعضاء الجمعيات الاصلاحية ، تشير الى اتجاهات وآراء اقل تحفظـا في تأييد الدولة العثمانية من الاتجاهات والاراء المذكورة ، ولكنها في النهاية تحبذ ضـرورة الوقوف الى جانب الدولة العثمانية في الحرب(٦٥) .

غير ان اعضاء جمعية العربية الفتاة طرحوا مفهوم الاستقلال ، بدلا من مفهـوم اللامركزية ، اثر اعلان الدولة العثمانية الحرب في ١٩١٤/١٠/٣٠ الى جانب الالمـان ، فأصدرت الجمعية قرارا واضحا جاء فيه : « ان غاية العرب هي الاستقلال حفاظا على كيان الدولة العربية لاعداءللاتراك ، أما اذا كانت البلاد العربية عرضة لخطر الاستعمار الاوربي فان الجمعية تعمل مع أحرار العرب كافة للدفاع عن البلاد العربية جنبا الـى جنب مع الاتـراك » (٦٦) .

وهنا لابد من الاشارة الى نقطتين مهمتين تدلان على معالم الصـورة في واقـع الوطن العربي هذه الفترة :

الاولى : ان قوة الحركة العربية ، المتمثلة بالجمعيات العربية وما يلتف حولهـا من قوى مؤيدة ، لم تكن في ظروف الحرب وصراع قواها ، القوة الاولى الموجـودة على الساحة في المنطقة ، سواء من ناحية الحجم ، أو التأثير أو الوسائل ...

الثانية : ان الاوضاع العامة في البلاد العربية ، حينذاك ، كانت أوضاعا سيئـة ، سواء اكان ذلك من الناحية المعنوية أو المادية : « فالحالة الاقتصادية سيئة جدا وهي تدمي العيون ، واننا على مقربة من المجاعة ، وما أشاهـده مـن بؤس بعض العائـلات يمزق احشائي ... اما الدقيق فقليل في البلدة فضلا عن أن كثيرا من العائلات لا تملك كثيرا ، لان أبواب الرزق قد سدت في وجه العامل والتاجر وسواهما .. »(٦٧) .

وهذا الوضع كان له أكبر الاثر في تأييد الدولة العثمانية من قبل الجمعيات العربية بل والرأي العام العربي ، وان كان مشوبا بالحذر من حيث ربط هذا التأييد بتحقيق المصلحة العربية ،وتعليق استمراره على تنفيذ متطلباتها . هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى رفض التطلع نحو أعداء الدولة العثمانية ، رفضا نابعا من وعي الحركة العربية وجمعياتها ، لمطامع هؤلاء الاعداء في الوطن العربي ذاته .

ويشير لورنس الى أن وحدات الجيش الموجودة في دمشق وحلب كانت مستعدة للثورة ، وكان بامكانها أن تسيطر على المنطقة في أول محاولة لانه لم يكن للعثمانيين الا فرقة تركية واحدة عند طوروس ، ولكنها لم تعلن ثورتها(٦٨) .

وهكذا فان الحركة العربية ، بذلك الموقف ، فتحت أفقا رحبا أمام الاتحاديين وحكومتهم ، لفتح صفحة جديدة في التعامل معها ، يقوم على تناسي الصراعات الماضية والالتحام في المعركة القائمة التحاما يمليه ادراك خطورة الموقف، وعلى الاعتراف بالحقوق العربية التي كانت تلك الحركة قد حددتها وناضلت من أجلها . .

وبالمقابل رفع الاتحاديون شعارات التضامن العثماني تحت راية الجهاد المقدس عن طريق النصر ، ومن أبرز مظاهر تلك السياسة التوددية تعيين الفريق زكي باشا الحلبي ــ وهو من كبار ضباط العرب ــ قائدا عاما للجيوش العثمانية المرابطة في سورية والتي كانت أكثريتها الساحقة ، ضباطا وجنودا ، من العرب ، كما كان من مظاهرها كذلك ، اسناد عدد من المراكز العسكرية والمدنية الكبيرة في سورية الى ضباط العرب ورجالهم . ولكن عمر هذه السياسة التوددية كان قصيرا قصرا مذهلا ، وتغيرها كان تغيرا داميا ، فلم يمض على دخول الدولة العثمانية الحرب أكثر من بضعة أشهر حتى حل جمال السفاح محل الفريق زكي الحلبي في القيادة العامة في سورية .

بدأ جمال باشا عهده في سورية بالسير في تلك السياسة التوددية ، التي كان من أبرز مظاهرها مثلا أقواله في الحفلة الادبية التي دعا اليها زعماء الحركة العربية قبل الهجوم على قناة السويس ، حيث قال : « ان البرنامج الذي عقد حزبنا عزيمته على تنفيذه بحذافيره لاصلاح حالة العرب لاوسع بكثير مما قد يخطر ببالكم ، ولست انا من الذين يتوجسون شرا من بقاء العنصرين العربي والتركي متحدين وتابعين لخليفة واحد ، مع انفصال أحدهما عن الآخر كشعبين متجالفين »(٦٩) .

ولكن سياسة جمال باشا تجاه العرب كان فيها الكثير من الدهاء . اذ عمل على تشتيت القوة العسكرية العربية التي كانت مركزة في سورية ، تحت ستار « حاجة الحرب الى كفاءات الضباط والجنود العرب ، في ساحات أخرى » ، وهذا مخالف

لوعوده من جهة ، ومخالف لمطالب الحركة العربية في أن تحصر مهمات الجيوش العربية في الدفاع عن البلاد العربية ، كما كسب جمال باشا ثقة بعض قادة الحركة العربية وأعضاء المؤتمر العربي في باريس ، وفي مقدمتهم عبد الكريم الخليل وعبد الحميد الزهراوي ، وهما من دعاة اللامركزية ، وعندما اكشف القناع عن وجهه كسفاح ، كان الاول أحد شهداء القافلة الاولى والثاني أحد شهداء القافلة الثانية من شهداء العرب. وحدث ذلك بسرعة مذهلة فلم ينقض أكثر من بضعة أشهر على أقواله حتى نصبت المشانق في دمشق وبيروت في آب (أغسطس) سنة ١٩١٥ وفي مايس سنة ١٩١٦ . وبالرغم من ان تنفيذ حكم الاعدام قد تم بسرعة مذهلة فان جمال باشا كان يبرر أعماله تجاه قافلة الشهداء الاولى بالنشرات التي تدعو الى تطبيق اللامركزية الادارية ، فيشير الى انه قرأ في الصحف في شهر مايو سنة ١٩١٥ حملات عنيفة موجهة من اللجنة اللامركزية على الحكومة العثمانية ، وانه لم يجد مبررا لذلك ، خاصة عندما جاءه أسعد الشقيري ، مفتي الجيش ، وأخبره ان الثورة بدات علاماتها في سورية ، كما أكد له كامل الاسعد : ان جماعة المصلحين قد أساؤوا استعمال الثقة التي وضعها جمال باشا في رضا الصلح وعبد الكريم الخليل وغيره واكد كلام أسعد الشقيري (٧٠) .

اما الاعمال المادية المعزوة للمتهمين من قافلة الشهداء الثانية ، فهي اعمال متباينة تختلف من مجموعة الى اخرى ، ولكنها تتركز أساسا في نقطتين : الانتساب الى جمعية عربية هي حزب اللامركزية ، وهي على حد نص بيان جمال باشا السفاح الصادر سنة ١٩١٦ ـ في معرض تفسير أحكام الديوان الحربي العرفي « الجمعية التي غايتها ومقصدها سلخ سوريا وفلسطين والعراق عن راية السلطة العثمانية وجعلها امارة مستقلة »(٧١) والنقطة الثانية احراز رسائل سياسية اختلق الاتحاديون بعضها وعزوا البعض الاخر الى زعماء الحركة العربية اللامركزيين ...

ان اقصى ما يمكن قوله حول هذه التهم ان نفرا قليلا من أعضاء حزب اللامركزية، بالتعاون مع بعض زعامات القطاعات الطائفية من أصدقاء الحزب ، المتصلين بفرنسا والمتعاملين معها ، كانوا هم المتحركين في ذلك الوقت ، وبقطع النظر عن ثبوت التهم أو عدم ثبوتها ، فان السياق التاريخي العام للوقائع يدلنا على أن هناك سياسة تعبر عن خطة مرسومة مسبقا للتخلص من أحرار العثمانيين العرب الذين يطالبون باللامركزية، وان مشانق جمال باشا نصبت للتخلص من هؤلاء اللامركزين ، وان السياسة التوددية للاتحاديين كانت سياسة تكتيكية لضرب القضية العربية بعد أن ينالوا ثقة قادة الحركة، وهكذا يمكننا القول ان الحركة العربية أصيبت بضربة شديدة فخسرت عددا كبيرا من خيرة شبابها وقاداتها ، وكان حزب اللامركزية ، والذين نادوا باللامركزية ، اكثرهم

تأثرا بتلك الضربة ، لدرجة ان حزب اللامركزية انتهى على اثرها ، وتحولت المطالبة باللامركزية الادارية ، والمطالبة باللامركزية السياسية ، الى المطالبة بالاستقلال التام والانفصال عن الدولة العثمانية ، بل وبالثورة على هذه الامبراطورية ، فأعلن الشريف حسين في مكة ــ بمؤازرة قادة الحركة العربية ــ الثورة العربية الكبرى ، وكان هدفها الاساسي الحصول على الاستقلال ، وهو الهدف الذي حددته جمعية العربية الفتاة ، وجمعية العهد وغيرها . .

ان الهدف العربي الذي ظهر قبل الحرب العالمية الاولى ، قدتحدد وتأكد خلالها ، وقامت الثورة العربية الكبرى من أجل تحقيقه الا وهو : اقامة دولة مشرقية كبرى ، تضم الاجزاء العربية التابعة للامبراطورية العثمانية ، فتكون دولة عربية كبرى ، موحدة ومستقلة ، وتكون خطوة على طريق وحدة عربية شاملة ، وقد حدد العرب دولتهم هذه: بخط يمتد من الاسكندرونة ويتجه نحو الجنوب حتى يصل رفح فالحدود المصرية ، ثم التيه فالبحر الاحمر حتى باب المندب ثم يشرق مع حدود ولاية البصرة فحدود ايران ، ثم يشمل الى التقاء البلاد العربية ببلاد الكرد ، ثم يغرب فيدخل الجزيرة والموصل ويترك ولاية حلب الى الجنوب فينتهي عند الاسكندرونة »(٧٢) .

وقد ظهرت هذه المطالب العربية في محادثات حسين ــ مكماهون ، بعد أن سلم اعضاء الجمعية العربية ، هذا (المصور الجغرافي) الى الامير فيصل ، فحمله بدوره الى والده الشريف حسين لتصبح الثورة العربية ، وأرض الحجاز ، النقطة المنطلق لرجالات الحركة العربية وتحقيق الهدف العربي الموحد .

ان مشاورات الحسين كانت سببا في كف الاتحاديين عن محاولة ابادة العرب في سورية والعراق ، وقد ادت الى تخفيف ما شرعوا فيه من مذابح ، ثم انها كانت خطوة هامة وأولية لاخراج القضية العربية من حيز الفكر والخاطر والامنية الى ميدان الحقيقة الواضحة(٧٣) .

وعندما أخذت القبلة والمنار ، تنشران الاهداف التي تسعى الثورة العربية الى تحقيقها وبأن « الحسين قام بأعظم خدمة للعرب والمسلمين » لانه « باستقلاله هذا قد جعل الحجاز تحت سلطة اسلامية خالصة ، ويوشك أن يكون هذا مقدمة لدولة عربية اسلامية كبيرة »(٧٤) أخذت وفود المسلمين والعرب تتوجه نحو الحجاز لتحقيق الحلم الذي طالما راود العرب الاحرار بعد أن تأكد أن « الحركة العربية لم تقم الا لعز العرب »(٧٥) .

ولم يكن هذا التأييد مقتصرا على البلاد العثمانية ، بل انه كان أكثر شمولا من ذلك ، اذ تجاوز البحار الى المهجر ، فأيد اللامركزيون ـ الاستقلاليون هذه الثورة ورحبوا بقيامها داخل البلاد التركية ، وتفاءلوا بتحقيق الاستقلال للعرب واصبحوا يمنون النفس بالمستقبل المشرق المنير بزوال دولة الاتراك الهرمة(٧٦) .

أما صحف المعارضة فقد كانت تاوح بتعذر قيام هذه الدولة العربية الكبرى المستقلة ، خاصة وان العداء بين أمراء الجزيرة يحول دون تأسيس دولة عربية ، كانت الصحف الموالية تؤكد : « ان الشريف لقادر على تلافي ذلك بعقد اتفاقية بين الجميع على قاعدة اللامركزية » . وتهون الامر على المعارضين بقولها : « اذا سقطت الدولة في هذه الحرب لم يكن استقلال أمير الحجاز أحد أسباب سقوطها ، وان سلمت من الحرب ومن هؤلاء (الملاحدة) وعادت دولة اسلامية قوية ، لم يكن فيما تقدم من استقلال الشريف ما يمنع من العودة الى الوفاق والاعتصام »(٧٧) .

وهكذا بقيت قضية الاستقلال مطروحة بشكل علني منذ اعلان الثورة وحتى نهاية الحرب العالمية الاولى ، ولابد لنا من الاشارة الى أن الاستقلاليين المؤيدين للاستعمار قد كشفوا الاقنعة عن وجوههم مهللين لتدفق الجيوش الفرنسية على السهول السورية « كالسيل العارم الجارف الذي لا يقف في سبيله عائق ولا يرد لتياره حاجز . . . »(٧٨) فهذا التيار له مجال آخر في بحث آخر .

الوثائق :

وثائق : من مكتبة محب الدين الخطيب

سيرة جيل : مذكرات محب الدين الخطيب (مخطوط لم يطبع بعد) .

الكتب العربية :

أحمد قدري : مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى ، ط ١

اسعد داغر : ثورة العرب ، القاهرة ١٩١٦ .

أمين سعيد : الثورة العربية الكبرى ، دار احياء الكتب العربية بمصر

توفيق برو : العرب والترك ، معهد الدراسات ـ القاهرة ١٩٦٠

جمـال باشـا : مذكرات جمال باشا ، تعريب علي أحمد شكري ، القاهرة ١٩٢٣

حقـي العظـم : حقائق عن الانتخابات النيابية في العراق وسورية وفلسطين ، القاهرة ١٩٢٤

رفيـق العظـم : مجموعة آثار رفيق بك العظم ، القاهرة ١٣٤٤ هـ

ساطـع الحصـري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، بيروت ط٣ ١٩٦٥

عـزت دروزة : الحركة العربية الحديثة ، ط١ ، صيدا

محب الدين الخطيب : المؤتمر العربي الاول ، القاهرة ١٩١٣

مصطفى الشهابي : القومية العربية ـ تاريخها وقوامها ومراحلها ، معهد الدراسات ، ط٢ ، ١٩٦١

الصحف والمجلات :

١ ـ أبابيل ، بيروت ، حسين محي الدين حبال سنة ١٩١٢ ـ سنة ١٩١٣ .

٢ ـ الاتحاد العثماني ، بيروت ، أحمد حسن طبارة ، سنة ١٩١٢ ـ سنة ١٩١٣ .

٣ ـ الاهرام ، القاهرة ، جبرائيل بشارة تقلا ، سنة ١٩٠٩ ـ سنة ١٩١٤ .

٤ ـ الحضارة ، القسطنطينية ، عبد الحميد الزهراوي ، سنة ١٩١١ ـ سنة ١٩١٢ (جريدة أسبوعية سياسية) .

٥ ـ السهام ، البرازيل ، جورج اسحق ، سنة ١٩١٧ ـ ١٩١٩ .

٦ ـ القبلة ، مكة المكرمة ، محب الدين الخطيب ، ١٣٣٤ ـ ١٣٣٦ هـ (نصف أسبوعية) .

٧ ـ المنار ، القاهرة ، محمد رشيد رضا ، سنة ١٩٠٨ ـ سنة ١٩١٨ (مجلة اسلامية) .

٨ ـ المحروسة ، القاهرة ، الياس زيادة ، سنة ١٩١٤ .

٩ ـ المفيد ، بيروت ، عبد الغني العريسي وفؤاد حنتس ، سنة ١٩١١ ـ سنة ١٩١٣ .

١٠ـ المقتبس ، دمشق ، محمد كرد علي ، سنة ١٩٠٨ ـ ١٩١٦ .

١١ـ المقتطف ، القاهرة ، فارس نمر ـ يعقوب صروف ومكاريوس شاهين ، م٣٣ ، ج١

١٢ـ المؤيـد ، القاهرة ، علي يوسف ، سنة ١٩٠٩ ـ ١٩١٣ .

Carrespondance d'Orient: Revue economique, politique, et litteraire, Directeur Georges simma, Paris, 1906 - 1915.

الكتب الاجنبيـــة :

T.E Laurance, **Seven Pillars of Wisdom**, Oxford 1943.

SAAB, Hassan, **The Federalists of te Ottoman Empire**, Amisterdam 1958.

Z. N. Zeine, **Arab Turkish Relations and the Emergence of Arabe Nationalism**, Beirut, 1958.



الحواشـــي :

(١) تطلق كلمة داماد على (صهر) آل عثمان ، وكان (الداماد محمود) قد هرب مع ولديه سنة ١٨٩٩ الى فرنسا ، وبدأ يرسل رسائله الى السلطان واغلبها كتب بلهجة شديدة وينبه السلطان فيها الى الاعمال التي يرتكبها بحـق شعبـه ، ويطالب بالاصلاحات الدستورية كشرط اساسي لعودتـه ، وقـد توفي الداماد سنة ١٩٠٢ فاحتل ابنـه (صباح الدين) مركزه واخذ على عاتقه تحقيق رسالة والده .

وكان الامير ((قد اغرم بمدرسة ــ لوبلاي ــ الاجتماعية ، واعجب بآراء ــ ادمون دوملن ــ الذي كان من اركان هـذه المدرسة حـول التربية اللاتينية والتربية الانكلوسكسونية ، لذلـك اعتقـد بوجوب اتباع مبادىء التربية الانكلوسكسونية والاهتمام بتنمية قابليات ــ التشبث الشخصي ــ في الافراد)) ، (ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية) ، ط ١٩٦٤ ، ص ١١٩ .

(٢) من هذه التنظيمات : ((عثمانلي حريت جمعيتي)) من اعضائها جمال وطلعت ، و ((الجمعية السرية)) ومن اعضائها كمال اتاتورك وجمعية : ((الاتحاد العثماني)) ((ومنظمة المركز العمومي)) .. (راجع كتاب عثمان نوري ، عبد الحميد ودورسلطنتي .

(٣) توفيق علي برو ، العرب والترك ، ص ٥٥ ــ ٥٦ .
مأخوذ عـن مؤلف تركي بعنـوان : الاحـزاب السياسية في الدولة العثمانية .

(٤) راجع ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ص ١١٩ وما بعدها .

(٥) اعلنت جمعيـة النهضة العربيـة السرية عـن وجودها ، وكذلك جمعية الشوري العثمانية ، واحتفل اعضاء الجمعيتين باعلان الدستور في الاستانة ودمشق والقاهرة وبينوا في خطبهم كيف يعدون العدة لمثل هذا اليوم ((فتحل المشاكل على مبادىء دستورية وتتآلف القلوب)) .

(٦) من مبادىء جمعية الاتحاد والترقي : النهوض بالامبراطورية العثمانية على أساس مركزي بقيـادة وسيطرة العنصر التركي الطوراني .

(٧) توفيق علي برو ، العرب والترك ، ص ٨٠ .

(٨) المنار ، م ١٢ ج ٤ ، ص ٣٩٨ ، من مقال لمحمد انشاء الله .

(٩) المقتطف ، م ٣٤ ، ج ٤ ، ص ٣١٣ .

(١٠) جريدة المؤيد ، بتاريخ ١٩١١/٤/١٨ .

(١١) Z. N. Zeine, **Arab Turkish Relations andthe Emergence of Arabe Nationalism,** Beirut 1958, P. 187.

(١٢) د . سهيلة الريماوي ، مجلة دراسات تاريخية العدد التاسع .

(١٣) المقتبس ١٩٠٨/٢/٢٦ ، والهلال سنة ١٧ ، ج ٥ سنة ١٩١٩ ، ص ٣١١ .

(١٤) Correspondance d' Orient mc Annee N. 8, 15/1/1909, p. 51.

(١٥) عبد الحميد الزهراوي ، جريدة الحضارة ، عدد ٨٦ ، ٨٧ ، ١١/٣٠ و ١٩١١/١٢/٧ .

(١٦) جريدة المفيد ، ٢٨ ايلول سنة ١٩١١ .

(١٧) جريدة الاهرام ، ٩ تشرين ثاني (نوفمبر) سنة ١٩١١ .

(١٨) المنار ، م ١٤ ، ج ١١ ص ٨٦٢ – ٨٦٧ (من تقرير نائبي طرابلس ناجي بك وصادق بك) .

(١٩) المفيد ١٩١٢/١/٦ .

(٢٠) راجع كتاب حقي العظم ، حقائق عن الانتخابات النيابيــة في العراق وسوريا وفلسطين ، ص ٩ – ص ١٥ .

(٢١) الاهرام ١٩١٢/٧/٥ ، والمؤيد ١٩١٢/٧/١٧ .

(٢٢) راجع نص بيان عصبة ضباط الانقاذ في جريدة المؤيد بتاريخ ١٩١٢/٨/١ .

(٢٣) الاهرام ١٩١٢/٢/١٦ .

(٢٤) راجع اسماء اعضاء اللجنة في المفيد (١٩١٢/١٢/٣٣٠) ومنهم : سليم علي سلام ، أحمد مختاربيهم، احمد طبارة ، كامل الصلح ، حسن الناطور ، البير سرسق ، جميل الحسامي و (خليل زينــة والدكتور ايــوب ثابت مــن جمعية النهضــة اللبنانية المسيحية) وغيرهم . وتتالف اللجنة من ٢٥ عضوا .

(٢٥) راجع اللائحة في ، المنار م ١٦ ، ج ٤ ، ص٢٧٥ ، وكتاب اسعد داغر ، ثورة العرب ، ص ٦٢ – ٦٧ .

(٢٦) المفيد في ١٩١٣/١/٢٢ .

(٢٧) المنار ، م ١٦ ، ج ٤ ، (ابريل) سنة ١٩١٣ .

(٢٨) ابابيل ، بيروت ، ١٥ نيسان (ابريل) سنة ١٩١٣ .

(٢٩) المفيد ، بيروت ، ٩ نيسان سنة ١٩١٣ .

(٣٠) الاتحاد العثماني ، بيروت ، ١٨ نيسان سنة ١٩١٣ .

(٣١) رفيق العظم ، آثاره ، المقدمة بقلم رشيد رضا.

(٣٢) من وثائق محب الدين الخطيب .

(٣٣) جريدة الاهرام ١٩١٣/٤/١٥ .

(٣٤) جريدة المحروسة ، مقالة بقلم د . شبلي شميل بتاريخ ٢٥ آذار سنة ١٩١٣ بعنوان اللامركزية والعمران .

(٣٥) وثيقة : من اوراق محب الدين الخطيب .

(٣٦) وثيقة : من اوراق محب الدين الخطيب .

(٣٧) المنار ، م ١٦ ، جـ ٦ ، سنة ١٩١٣ .

(٣٨) المنار ، م ١٦ ، جـ ٣ ، ٨ مارس سنة ١٩١٣ .

(٣٩) الاكسبرس ، الاسكندرية ، تاريخ ٩ مارس ١٩١٣ .
مما تجدر الاشارة اليه ان هذه الاسماء هي اسماء الهيئة الادارية لحزب اللامركزية .

(٤٠) المصدر السابق .

(٤١) المحروسة ، القاهرة ، ٢٥ مارس سنة ١٩١٣ .

(٤٢) المؤيد القاهرة ، ٢٩ مايو سنة ١٩١٣ .

(٤٣) القنصلية العامة الفرنسية في سورية رسالة من السيد كوجيه قنصل عام فرنسا في بيروت ، الرقم ٩٧ تاريخ ٦ (مايو) ايار سنة ١٩١٣ .

(٤٤) القى الزهراوي خطابة حول : تربيتنا السياسية وعبد الغني العريسي : حقوق العرب في المملكة العثمانية ، وندرة مطران : الحياة الوطنية في البلاد العربية والعثمانية ، ونعوم مكرزل : المهاجرون ومؤازرتهم للنهضة العربية الاصلاحية .

(٤٥) كتاب المؤتمر العربي الاول صادر عن اللجنة العليا اللامركزية ، القاهرة ١٩١٣ .

(٤٦) كتاب المؤتمر العربي الاول المنعقد في باريس ، صادر عن اللجنة العليا لحزب اللامركزية ، القاهرة ١٩١٣ ، وكتاب وجيه كوثراني ، ص ١٠٤ ، دار الحداثة ، ط ١ ، بيروت ١٩٨٠ .

(٤٧) راجع : خطاب عبد الغني العريسي ، في كتاب المؤتمر العربي الاول ، ص ٤٢ ـ ص ٥٠ .

(٤٨) من خطبة الزهراوي ، راجع كتاب المؤتمر الاول، ٣٦ ـ ٣٧ .

(٤٩) من الواضح وجود بعض المتفرنسين بين اعضاء المؤتمر ، ولكن لا يجوز ان تعمم هذه الصفة على جميع الاعضاء كما يفعل البعض .

(٥٠) ساطع الحصري ، نشوء القومية العربية ، ص٢٠٦ .

(٥١) ان ربط الاحداث بعضها مع البعض في تلك الفترة يرجح تاريخ تأسيس العهد في اواخر سنة١٩١٣

(٥٢) تنص المادة الاولى : على ان جمعية سرية انشئت في الاستانة وغايتها السعي للاستقلال الداخلي لبلاد العرب على ان تظل متحدة مع حكومة الاستانة اتحاد المجر مع النمسا (من اوراق محب الدين الخطيب) يؤيده (امين سعيد في كتابة الثورة العربية الكبرى) م . ص ٢٦ .

(٥٣) Dr. SAAB, The Arab Federalists of the Otto. Empire, p. 237.

(٥٤) وثائق محب الدين الخطيب ، وكتب : امين سعيد ، وجورج انطونيوس ، وعزت دروزة ... وغيرها .

(٥٦) من اوراق محب الدين الخطيب .

(٥٧) الصرخة الاولى ، من وثائق محب الدين الخطيب .

(٥٨) الصرخة الثانية ، من اوراق محب الدين الخطيب .

(٥٩) المصدر السابق .

(٦٠) من اوراق محب الدين الخطيب ، الصرخة الثالثة .

(٦١) راجع نص البيان في المنار ، م ١٦ ج ١١ ، ص٨٤٩ - ٨٧٩ ، وايضا وثائق محب الدين الخطيب .

(٦٢) محضر جلسة ٢٥ تموز (يوليو) سنة ١٩١٤ ، من اوراق محب الدين الخطيب .
ومن المعلوم انه في ٢٨ تموز يوليو ١٩١٤ اعلنت امبراطورية النمسا - المجر الحرب على العرب .

(٦٣) Dr. SAAB: The Federalists of the Ottoman, Empire

(٦٤) من اوراق محب الدين الخطيب يؤيده : اسعد داغر ثورة العرب ص ١٣٧ .

(٦٥) رسالة للضابط سليم بك الجزائري وهو من اعضاء القحطانية والعهد ، ورسالة من مختاربيهم وهو من اعضاء اللجنة الاصلاحية في بيروت (من اوراق محب الدين الخطيب) .

(٦٦) احمد قدري ، مذكراتي عن الثورة العربية ، ص ، تؤيده اوراق محب الدين الخطيب .

(٦٧) من اوراق محب الدين الخطيب رسالة من عبد الغني العريسي بتاريخ ١٤/٩/١٩١٤ .

(٦٨) T. E. Lourance: seven Pillors of wisdom p. 51،

(٦٩) مذكرات جمال باشا ، ص ٣٤٠ .

(٧٠) مذكرات جمال باشا ، ص ٣٤١ .

(٧١) المصدر السابق .
اكثرهم من اعضاء جمعية العربية الفتاة ، ولكن الجمعية كانت سرية ولم يكتشف الاتراك وجودها فنسبوا الحزب اللامركزية العلني ..

(٧٢) د . سهيلة الريماوي ، مجلة قضايا عربية ، السنة السابعة ، عدد ١١ ، تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٨٠ .

(٧٣) المنار ، م ١٩ ج ٣ ، سنة ١٩١٦ .

(٧٤) المصدر السابق .

(٧٥) جريدة القبلة ، مكة المكرمة ، ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٤ هـ .

(٧٦) جريدة السهام ، البرازيل ، ٢٥ أيار سنة ١٩١٨ .

(٧٧) المنار ، م ١٩ ، ج ٣ ، سنة ١٩١٦ .

(٧٨) اللطائف السورية ، مصر ، ٧ اكتوبر و ٤ مارس سنة ١٩١٨ .

★ ★ ★